

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في

الجزائر (2000-2016)

إعداد الطالبتين:

- ربيعة لمرور

- حليلة بوصاق

لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة المسيلة

د/علي عيشاوي

مشرفا ومقررا

جامعة المسيلة

د/ بن محاد سمير

مناقشا

جامعة المسيلة

د/ نذير عبد الرزاق

السنة الجامعية: 2018/2019

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا ربّي كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله على نعمة الإسلام وعلى الذي هو في الوجدان حي وللعينين ضي إمام الأنبياء محمد

صل الله عليه وسلم

أما بعد أهدي هذا العمل المنواضع إلى الذين قال فيهما الله تعالى:

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً"

إلى التي كان لي بطنها مهدا وحملتني حتى كلفت جهدا وسقتني من صدرها شهدا،

ولراحتي جعلت لي حجرها مهدا، وكانت لي دوما عونا وسندا أمي الغالية.

إلى الذي ذاق من أجلي العذاب، وعلمني كيف أتخطى الصعاب، سعى من أجلي لأكون

في أسمى المراتب وأرقى المناصب أيي العزيز.

إلى شموع البيت وضيائه إخوتي وخواتي الأعماء.

أهدي ثمرة جهدي إلى زوجي الغالي وعائلته الكريمة.

والى أعمل وروى في حياتي صديقاتي العزيزات ، حلومة ، رحمة ، حليلة .

وفي الأخير إلى كل من إتقيتهم وعرفتهم، من سعنهم ذكرتي ولم تسعهم مذكرتي أقول

لهم... أحبكم في الله.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد ياربى كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله على نعمة الإسلام وعلى الذى هو فى الوجدان حى وللعينين ضى إمام الأنبياء محمد

صل الله عليه وسلم

أما بعد اهدي هذا العمل المنواضع إلى الذين قال فيهما الله تعالى:

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى التى كان لى بطنها مهدا وحملتني حتى كلت جهدا وسقتني من صدرها شهدا،

ولراحتي جعلت لى حجرها مهدا، وكانت لى دوما عونا وسندا ... أمي الغالية.

إلى الذى ذاق من أجلي العذاب، وعلمني كيف أتخطى الصعاب، سعى من أجلي لأكون

فى أسمى المراتب و أرقى المناصب ... أبي العزيز.

إلى شموع البيت وضياءه إخوتي وأخواتي الأحرار.

كما أتقدم كذلك بأسمى وأرقى عبارات الشكر والتقدير لزوجي شمس

الدين..... والى كل الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة سواء من حيث التكفل

الإداري أو البيداغوجي والذي كان لهم الفضل بعد الله عز وجل فى إنجاح هذه الدعوة ،

فجزاهم الله كل خير ووفقههم فى أداء مهامهم مع تمنياتنا لهم بمزيد من التوفيق والنجاح

إنشاء الله .

وفى الأخير إلى كل من إلتقيتهم وعرفتهم ، من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أقول

لهم ... أحبكم فى الله.

حليمة.

تشكرات

للبحر أمواج وللزهور روائح وللرسائل مقدمات وللإنسان ذكريات خالدة تبقى راسخة ،

والشكر ترجمان النية وعنوان الإخلاص ، لذا نرفع خالص تشكراتنا

أولا الحمد للعلي العظيم الذي أماننا ومنحنا القوة و الإرادة على حمل مشعل العلم وسهل لنا

الدراسة والتعليم ، والصلاة والسلام على رسول الله صل الله عليه وسلم .

ثم نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المحترم الدكتور " نذير عبد الرزاق " الذي لم يبخل علينا

بمعلوماته وخبرته وإرشاداته، جزاه الله عنا كل خير وزاده الله رفعة في العلم والدرجات.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر كذلك إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذي كان لهم الفضل بعد

الله عز وجل في تعليمنا وتوجيهنا والذين لم يبخلوا علينا بإرشاداتهم وتوجيهاتهم.

الفهرس

1- فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

الملخص

المقدمة أ-د

الفصل الأول: الإطار النظري حول التضخم وسعر الصرف

02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: ماهية التضخم
03	المطلب الأول: تعريف التضخم
04	المطلب الثاني: أنواع التضخم
05	المطلب الثالث: طرق قياس التضخم
10	المبحث الثاني: ماهية سعر الصرف
10	المطلب الأول: تعريف وأشكال سعر الصرف
13	المطلب الثاني: محددات سعر الصرف
18	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالتضخم
18	المطلب الأول: قنوات إنتقال سعر الصرف بالتضخم
19	المطلب الثاني: أثر نظام سعر الصرف على التضخم
20	المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على التضخم
21	المبحث الرابع: سياسة إستهداف التضخم
21	المطلب الأول: تعريف سياسة إستهداف التضخم
22	المطلب الثاني: تطور سياسة إستهداف التضخم
23	المطلب الثالث: شروط قيام سياسة إستهداف التضخم
27	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2016.

29	تمهيد الفصل
30	المبحث الأول: دراسة تحليلية للتضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2016).....
30	المطلب الأول:: تحليل تطور معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري
38	المطلب الثاني: اسباب التضخم في الجزائر
43	المبحث الثاني : دراسة سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016
43	المطلب الأول : تحليل تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-2016
45	المطلب الثاني : محددات سعر الصرف
47	المبحث الثالث : دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم
47	المطلب الأول:: تحليل الإنحدار الخطي البسيط
47	الفرع الأول : كتابة النموذج الخطي والفرضيات الأساسية
49	الفرع الثاني : معالم النموذج
55	الفرع الثالث : توزيع المعاينة للمقدرات والتقدير المجالي للمعالم
67	المطلب الثاني : أثر التضخم على سعر الصرف
69	خلاصة الفصل
71	الخاتمة العامة
74	قائمة المراجع

2- قائمة الأشكال:

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
38	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2016.	01
45	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي 1990-2016.	02
50	مستقيم الانحدار الخطي البسيط	03
67	التضخم وسعر الصرف	04
68	علاقة سعر الصرف بالتضخم	05

3- قائمة الجداول:

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
37	يوضح تطور معدلات التضخم وسعر الصرف في الجزائر (1990 - 2016)	01

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تسعى معظم الدول إلى تبني سياسات نقدية فعالة، لتحقيق استقرار نقدي ومالي في جميع قطاعات ومستويات الاقتصاد الكلي، وهذا ما يؤثر على القطاع الخارجي، الذي أصبح استقرار سعر الصرف فيه من الأولويات حيث يعتبر ركيزة أساسية لاستقطاب وتوفير المناخ المناسب للاستثمار، والمحافظة على استقرار الأسعار، وفي هذا المجال نجد الدول النامية والتي يغلب عليها طابع الحساسية لصددمات أسعار الصرف، أو صدمات أسعار النفط تعمل على الحد من آثار تقلبات أسعار الصرف على متغيراتها الاقتصادية الكلية.

عرف العالم عدة تغيرات اقتصادية وسياسية ساهمت في تبني مجموعة من الأنظمة النقدية، انطلاقاً من نظام الصرف بالذهب ليتم التخلي عن هذه القاعدة، وهذا ما أدى إلى انعقاد مؤتمر بروتون وودز عام 1944 إلا أنه هو الآخر تم التخلي عنه مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب والقيام بتخفيض قيمة الدولار عام 1971، ومن بعدها تم التحول إلى نظام جديد بعد عقد اتفاقية جمايكا يعرف بنظام الصرف الموعوم أو الحر وذلك بترك تحديد أسعار الصرف وفق قانون العرض والطلب أي وفق قانون السوق، وهنا يسمح بتدخل السلطات للحد من التقلبات المفاجئة والحادة في سعر الصرف.

الارتفاعات المتكررة في أسعار صرف العملات الأجنبية تؤثر سلباً على أرصدة ميزان المدفوعات للبلد، فهي تضعف القوة التنافسية للصادرات، وتزيد من تضخم الأسعار للواردات، مما يحدث عجزاً على مستوى الميزان التجاري، ويؤثر على الاستثمار مما يشجع على هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، وهذا يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان رأس مال، وبالتالي عجز كلي على مستوى ميزان المدفوعات، وبالتالي انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

فلكل بلد من بلدان العالم الوحدات النقدية الخاصة بها، فالعملة الوطنية هي الأداة العامة في الوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن المعاملات الاقتصادية داخل الوطن فهي تتخذ أساساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المختلفة، وهناك فارق بين المدفوعات الداخلية والمدفوعات الخارجية، فالمدفوعات الداخلية تتم بواسطة وحدة النقد أو العملة الوطنية، أما المدفوعات الخارجية فتتضمن وحدات نقد أو عملات متعددة تخص الدول الأطراف في التبادل الدولي، وهذا ما أظهرته الأنظمة النقدية المتعاقبة في أهمية أداة سعر الصرف في التجارة الخارجية ونظام المدفوعات

مقدمة عامة

الدولي، خاصة مع نمو واتساع المبادلات الدولية حيث تحتاج عملية مبادلة العملات إلى مكان لإجراء هذه المبادلات لضمان سيرورتها، ومن هنا كانت الحاجة إلى سوق الصرف وكما لا يخفى علينا أنه في الأدبيات الاقتصادية ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول.

أولاً: إشكالية الدراسة

التضخم من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بأسعار الصرف، فهو ظاهرة تواجهها الدول، فالزيادات المفرطة في الأسعار تضعف القوة الشرائية للمستهلكين، تلتهم الأجور والأرباح، تعيق حوافز العمل، والتضخم يعتبر من أهم القضايا والظواهر التي كانت محل نقاش بين أراء وأفكار المدارس الاقتصادية، وبما أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وتأثيره على النشاط الاقتصادي للدولة من خلال آثاره على حركة الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

هل هناك علاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكرها فيما يلي:

1. ما المقصود بالتضخم وسعر الصرف؟
2. ماهي محددات سعر الصرف وأسباب التضخم في الجزائر؟
3. كيف يتأثر التضخم بسعر الصرف؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقاً للدراسة كالاتي:

1. علاقة سعر الصرف والتضخم علاقة تأثير في اتجاه واحد.
2. يتأثر سعر الصرف، بكثير من المتغيرات منها التضخم.
3. يتأثر التضخم بمتغيرات كثيرة منها الاصدار النقدي.

ثالثا: أهمية الدراسة

في ظل التخلي عن نظام الصرف الثابت والتوجه نحو أنظمة الصرف العائمة أو المرنة تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إيجاد الرابط وتبيان طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات أسعار الصرف على مجموعة من المتغيرات وأهمها التضخم في الجزائر.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها في:

- ارتباط الموضوع بتخصص نقدي وبنكي الذي نزاول فيه دراستنا.
- اهتمامنا بالمالية، ومحاولة فهم أسعار الصرف والتضخم.
- التعرف أكثر على الأساليب المستخدمة في هذا المجال الذي هو قيد الدراسة.
- تنمية المعرفة العلمية الذاتية فيما يخص هذا الموضوع.

خامسا: أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة دراسة وإظهار أهمية وأثر تغير سعر الصرف على التضخم.

سادسا: المنهج المتبع

نظرا لطبيعة الموضوع استندنا للمنهج الوصفي التحليلي في دراستنا للجانب النظري وذلك من خلال التعرض للإطار النظري حول سعر الصرف والتضخم، ومحددات سعر الصرف بالإضافة إلى تأثير سعر الصرف على التضخم. واعتمدنا على أساليب احصائية القياسية من خلال الدراسة القياسية لعلاقة سعر الصرف بالتضخم.

سابعا: تحديد إطار الدراسة

بالنسبة للجزء التطبيقي تحددت الدراسة من حيث المجال الزمني 2000 / 2016 أما المجال المكاني تمثل في العينة المنتقاة والمتمثلة في الجزائر.

ثامنا: الدراسات السابقة :

1- بقبق ليلة اسمهان، "لية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،.

مقدمة عامة

- 2- زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994 2010) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة- فلسطين، 2012 .
- 3- سمية بلقاسمي، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2016 - 2017.
- 4- طيبة عبد العزيز، "سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 - 2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 2004 - 2005.
- 5- طيوب حسين وشادي نور الدين، "أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلي (دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990 - 2015))"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة.

تاسعا: خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى فصلين:

- فصل نظري وفصل تطبيقي، في الفصل الأول تم التطرق إلى الاطار النظري للتضخم وسعر الصرف قسمناه الى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية التضخم والمبحث الثاني ماهية سعر الصرف، وفي المبحث الثالث سياسة إستهداف التضخم.
- أما في الفصل الثاني وهو الفصل التطبيقي تم فيه تحليل تطور وأسباب التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970- 2016، قسمناه كذلك إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول تحليل تطور وأسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2016، وفي المبحث الثاني تحليل تطور ومحددات سعر الصرف خلال الفترة 1990-2016، وفي المبحث الثالث تطرقنا لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم.

الفصل الأول

الإطار النظري حول التضخم وسعر

الصرف

تمهيد:

يعتبر التضخم وسعر الصرف إحدى أهم المتغيرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية من جهة أخرى، الأمر الذي يمكن توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، وبالتالي فالتضخم وسعر الصرف لهما مدلولين اجتماعيين واقتصاديين وقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من التضخم وتدهور سعر الصرف ظاهرتين مرتبطتين ببعضهما البعض .

وعلى هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية التضخم وماهية سعر الصرف في المبحث الثاني، وعلاقة سعر الصرف بالتضخم في المبحث الثالث، وسياسة استهداف التضخم في المبحث الرابع.

المبحث الأول: ماهية التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر المعروفة اقتصاديا لدى دول العالم، والتي تطرق إليها الكثير من العلماء والمفكرين الاقتصاديين.

المطلب الأول: تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه " كل زيادة في كمية النقد تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، بمعنى أنه كلما أضفنا في السوق كميات من النقود كلما ارتفعت الأسعار معبرة عن حصول ظاهرة التضخم وهذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، إلا أنه¹، ويعرف بعض الاقتصاديين التضخم استنادا إلى نظرية الدخل والإنفاق التضخم كما يلي على أنه " الزيادة في معدل الإنفاق والدخل"²، حيث أن زيادة الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، إلا أن ما يعاب على هذا التعريف أن الدخل النقدي قد تزداد دون إرجاع هذه الزيادة إلى عوامل نقدية كارتفاع الأجور العمالية أو إرجاع هذه الزيادة إلى الزيادة في معدل إنفاق النقود بالإضافة إلى أنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية³.

التعريفين السابقين عرفا التضخم على أساس المسببات، في حين يفضل البعض التعاريف التي تصف الظاهرة، أو بالنظر إلى خصائص التضخم لذا نجد من يعرف التضخم على أنه "الارتفاع غير منتظم للأسعار" أو " أنه ارتفاع الأسعار " أو " أنه حركة الارتفاع العام للأسعار"⁴.

وما يعاب على هذه التعاريف أنها لا تحدد متى يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار مستمرا أو مؤقتا وأيضا لا تحدد معدل هذا الارتفاع كما أنه لا يوجد نسبة للثبات معترف بها ومتفق عليها لدى جميع الاقتصاديين وأهم ما يرد على هذه التعاريف النسبية على نظرية ارتفاع الأسعار أنها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية وتفسيرها

¹ - عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 14.

² - عناية غازي حسين، نفس المرجع، ص 14.

³ - فؤاد هاشم، النقود والتوازن النقدي اقتصاديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص 167.

⁴ - فؤاد هاشم، نفس المرجع، ص 22، 23.

وتبيان المقصود منها، والتعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هذه التعاريف و عليه نعرف التضخم :

" بأنه كل الزيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و المنتجات في فترة زمنية تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".
المطلب الثاني: أنواع التضخم

تعددت أشكال وأوجه ظاهرة التضخم والتي يمكن التعرض إليها على حسب المعايير المختارة كالتالي¹:

أولاً: معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار

يضم هذا المعيار ثلاث أنواع هي:

1- **التضخم الطليق**: ويطلق عليه أيضاً بالتضخم الظاهر وهو ارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، نتيجة إرتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع و الخدمات.

2- **التضخم المكبوت**: ويطلق عليه أيضاً بالتضخم المقيد تؤدي الرقابة الشديدة من قبل الدول على الأسعار وسياسة الإعانات إلى ظهور نوع من التضخم مستتر، يتميز بانخفاض في الأسعار .

3- **التضخم الكامن**: ويقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثلاً تحديد كمية السلع المقنتات لكل فرد.

ثانياً : معيار مصدر الضغط التضخمي

يضم هذا المعيار نوعين هما:

1- **التضخم بفعل زيادة الطلب الكلي**: نتيجة الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة.
2- **التضخم بفعل زيادة التكاليف**: سببه حدوث زيادة في تكاليف الإنتاج، وكذا ارتفاع أسعار المواد المستوردة (تضخم مستورد)¹.

1- عناية غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- منتدى التمويل الاسلامي، معايير تحديد أنواع التضخم، على الموقع الالكتروني :

<http://islamfin.goforum.net/t8-topic>، تم تصفحه بتاريخ 04 /03 /2019.

ثالثاً: معيار مدى حدة الضغط التضخمي: يضم ثلاث أنواع كما يلي:

1- التضخم الجامح: وهو أخطر الأنواع على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بصورة كبيرة، فتتعدم الثقة في النقود وتؤدي إلى ارتفاع الأجور وزيادة تكاليف الإنتاج وخفض أرباح العمال، ويستمر هذا الارتفاع يوماً بعد يوم وبشكل سريع حتى يبلغ مستوى الأسعار أرقاماً قياسية.

2- التضخم الغير جامح: ويكون أقل خطورة من سابقه حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، وأيضاً يكون علاجه في متناول السلطات النقدية مما لا يؤدي إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول.

3- التضخم الزاحف: ويقصد به الارتفاع بمقدار 1%، 2%، 3% سنوياً في المستوى العام للأسعار، فهذا التضخم ليس ناتجاً عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي وإنما ارتفاع الأسعار هي التي تزيد من التداول النقدي².

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم

المظهر العام للتضخم يتمثل في الارتفاع المتواصل للأسعار، ومن ثم يمكن تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فالارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشراً عاماً على وجود هذه الظاهرة و لكنه ليس سبباً لوجودها وإنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن وجود اختلالات في الاقتصاد الوطني ما ولهذا يجب التعرف على الأرقام القياسية باعتبارها أداة قياس التغير في قيمة النقود، وثانياً التعرف على الفجوات التضخمية التي تشكل ضغطاً على مستوى العام للأسعار.

* التضخم المستورد يحدث في الدول التي تستورد مختلف السلع والخدمات من خارج نطاقها الجغرافي وبارتفاع أسعار هذه السلع في بلدها الأصلي ينتقل أثرها إلى الدول المستوردة ، ويمكن حساب معدل التضخم المستورد كما يلي: التضخم المستورد= (قيمة الواردات / قيمة الناتج الوطني) X التضخم الإجمالي ، ، وتتحدد قيمة التضخم المستورد بتغير تركيبة الواردات وكميتها ، إذ أن هذا التضخم يعطينا فكرة عن مدى تبعية الجهاز الإنتاجي وخاصة الصناعي لدولة معينة.

2- عناية غازي حسين، مرجع سابق ، ص 25 .

الطريقة الأولى : الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار وتعد لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية للأفراد والمشروعات و مختلف القطاعات ومن هذا التعريف نستخلص ما يلي :

1. الأرقام القياسية:

هي أرقام نسبية أي مقارنة تطورات الأسعار بالنسبة لسنة معينة هي سنة الأساس التي تتميز بالاستقرار ويقاس التغير نسبة لها بالنسبة للسنة المطلوب معرفة تغيرات الأسس فيها والتي تدعى سنة الأساس

2 . الأرقام القياسية :

هي أرقام زمنية حيث أن تطورات الأسعار تؤدي خلال فترة زمنية وبالتالي يمكن اعتبار هذا الأخير متغير أساسي ومن بين الصيغ المستعملة في الأرقام القياسية نجد :

- الرقم القياسي لأسعار الجملة يعكس مستوى معيشة الأفراد .
- الرقم القياسي لأسعار التجزئة يعتبر عن القوة الشرائية للمستهلكين .
- الرقم القياسي لنفقات المعيشة

هناك علاقة تعدي بين هذه الصيغ للأرقام القياسية فعندما يتحرك أي رقم قياسي فإنه يحرك معه الأرقام الأخرى أي أن حركة هذه الصيغ هي حركة متوازية خاصة في الفترات التضخمية ومع ذلك نجد الاقتصاديين يختلفون في تحدي أفضل نوع يمكن استعماله في قياس القوة الشرائية للنقد بالنظر الى اختلاف المستوى الذي تعكسه كل صيغة ولكن عموما يعتبر الرقم القياسي لنفقات المعيشة أهم مقياس في الفترات التضخمية وفيما يلي عرض لأهم الأرقام القياسية :

صيغة لاسبير:

$$h = \frac{\sum_{i=1}^n p_i Q_0}{\sum_{i=1}^n p_0 Q_0} \times 100$$

حيث :

h: الرقم القياسي

P1: سعر السلعة في سنة المقارنة.

P0: سعر السلعة في سنة الأساس.

Q0: كمية السلعة في سنة الأساس.

صيغة باش:

$$p\% = \frac{\sum_{i=1}^n p_i Q_i}{\sum_{i=1}^n p_i Q_0} \times 100$$

P: الرقم القياسي

Qi: كمية السلعة في سنة المقارنة.

صيغة فيشر:

هو المتوسط الهندسي لصيغة باش ولاسبير حيث :

$$F = \sqrt{P \times L}$$

F: فيشر FICHER

P: باش PEACHE

L: لاسبير LASPPYRES

وتجدر الإشارة أن الأرقام القياسية للأسعار ليست في الواقع مقاييس كاملة لقيمة النقود وإنما هي مقاييس نسبية تساعد على عمل مقارنات خاصة بالقوة الشرائية للنقود بين فترتين زمنييتين و عليه فان الطريقة الثانية لقياس التضخم هي الفجوات التضخمية¹.

الطريقة الثانية: قياس الفجوات التضخمية

إن التضخم بالطلب في الفكر الكنزي هو عبارة عن عدم التوازن بين الطلب والعرض، عندما يكون فائض الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الانتاجية ويطلق على هذا الفائض الفجوة التضخمية. إن التباين في النظريات المفسرة لظهور الفجوة التضخمية جعل

¹ - صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997، ص 427.

هناك معايير مختلفة تقترح لحسابها بالاعتماد على المعالم الأساسية لكل مدرسة أو معيار فكري في تحديد الفجوة التضخمية¹.

إن تبيان النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أدى إلى خلق معايير مختلفة تعتمد على معالم و أدوات خاصة بكل تيار فكري و من بين هذه المعايير:

1- معيار فائض الطلب :

حسب النظرية الكنزوية في الطلب الفعال اذ لم يصاحب الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الانتاج، ويظهر لنا فائض الطلب الذي يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار ويعطى بالعلاقة التالية:²

$$Dx = (Cp + Cg + I) Y_t$$

حيث:

Dx: اجمالي فائض الطلب.

Cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: الاستهلاك الاجمالي بالأسعار الجارية.

Y_t: اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

2 معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي :

يستند إلى أسس النظرية النيو كلاسيكية التي تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخل والناتج الوطني بالإضافة إلى تغيير الطلب على النقود ولسرعة دورانها وذلك كما يلي:

$$\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta Y}{Y} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta PIB}{PIB} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta PIB}{PIB} = B = 1$$

حيث:

$$B=1$$

DY: معدل التغير في اجمالي الناتج الوطني.

¹ - بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية : حالة الجزائر في الفترة مابين 1967_1992، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ص23.

² - نفس المرجع، ص،24.

DM: معدل التغير في كمية النقود.

عندما يكون معامل الاستقرار النقدي B يساوي الواحد يكون التغير في كمية النقود يساوي التغير في إجمالي الناتج الوطني.¹

3- معيار الإفراط النقدي :

يستند الى النظرية النقدية المعاصرة بقيادة "ميلتون فريدمان" الذي يعتبر أن استقرار المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يتحقق الى في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود من طرف السلطات النقدية.

هذا الحجم الأمثل هو الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية، الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس فاذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها، فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض درجة دوران النقود على مستويات الأسعار والارتفاع في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود من حجمها الأمثل يؤدي الى افراط نقدي الذي يبعث بالأسعار نحو الارتفاع ومنه ظهور القوى التضخمية، وهذا المعيار هو الاكثر استعمالا بحيث أن صندوق النقد الدولي يتبنى هذا المعيار.²

¹ - نفس المرجع، ص 24.

² - صبحي قادوس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1984، ص 157، 159.

المبحث الثاني : ماهية سعر الصرف

لكل بلد الوحدات النقدية الخاصة به حيث تعتبر الأداة العامة في الوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن المعاملات الداخلية، في حين يحتاج في إتمام المدفوعات الخارجية إلى وحدة أخرى، أو وحدات نقد أو عملات متعددة تخص الدول الأطراف في التبادل الدولي، لذلك يتم تحديد القيمة بين الوحدات النقدية.

المطلب الأول : تعريف وأشكال سعر الصرف

أولاً- تعريف سعر الصرف: يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين) ، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف¹ .

ثانياً- أشكال سعر الصرف: تتمثل أهم أشكال سعر الصرف في

1 - سعر الصرف الاسمي الرسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما . ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد .

وسعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية

2 - سعر الصرف الاسمي الموازي

وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

¹ - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،

الجزائر، 2003، ص 103 .

3- سعر الصرف الحقيقي

وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية.

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فيمكننا أن نكتب

$$TCR = TCN(Pus/Pdz)$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الإسمي.

Pus: مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

Pdz: مؤشر الأسعار في الجزائر.

فتحسن سعر الصرف الحقيقي هنا هو في فائدة الجزائر¹.

ثالثا- أساليب التسعير : أي كيف يتم الإعلان عن السعر ، وهناك ثلاثة أساليب هي:

1 - الأسلوب الأول : التسعير المباشر

يعبر عن عدد الوحدات النقدية الوطنية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية

ففي الجزائر مثلا يتم الحديث عن عدد الوحدات النقدية (الدنانير) الضرورية للحصول على

دولار واحد أو يورو واحد)².

2 - الأسلوب الثاني: التسعير غير المباشر

ويتم التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية³.

1- عبد المجيد قدي، نفس المرجع ، ص 104 .

2- نفس المرجع ، ص 122.

3- نفس المرجع ، ص 122.

3- الأسلوب الثالث: التسعير المتقاطع

لو أن مستثمرا أمريكيا يرغب في شراء جنيهات استرلينية بدنانير جزائرية مثلا فحتى يتعرف على عدد الجنيهات الإسترلينية التي يمكن الحصول عليها في مقابل الدنانير الجزائرية، لابد وأن يكون ذلك من خلال الدولار¹.

رابعاً: التعبير عن سعر العملة

عادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة والرقم الأخير من الفاصلة يعبر عنه بنقطة أي أن النقطة تساوي (1/10000) من سعر صرف العملة.

خامساً: سعر الصرف الحاضر والآجل²

1- سعر الصرف الحاضر: ويكون فيه التسليم فور الشراء أو التعاقد ويمكن أن يتم التسليم بعد يومين.

2- سعر الصرف الآجل: يتم التعاقد على شراء العملة على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق وبالتالي فالسعر هنا (في التسليم) قد يزيد أو يقل وذلك على ضوء التوقعات المستقبلية.

¹ - منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، توزيع منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 436 .

² - منير ابراهيم هندي ، نفس المرجع ، ص 438 .

المطلب الثاني: محددات سعر الصرف

تتغير أسعار الصرف بصفة دائمة ومن يوم لآخر فما الذي يجعلها كذلك وبعبارة أخرى " ما هي العوامل التي يؤدي تغييرها إلى تغير أسعار الصرف التوازنية في أسواق العملات الأجنبية " ¹، أو ما هي العوامل التي تفسر قوة أو ضعف عملة ما، مثل سعر أية سلعة أو أصل في سوق حرة ، فإن سعر الصرف يتحدد بالعرض والطلب وأن أي عامل مؤثر (محدد) إنما يؤثر في جانبي العرض أو الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي . ونورد أهم العوامل كالتالي :

1-العمليات على السلع والخدمات ورصيد الميزان التجاري.

يعتمد التحليل على افتراضات تحديد سعر الصرف، فإذا قام مشروع جزائري بتصدير سلع إلى أمريكا فعلى المستورد الأمريكي أن يحصل من السوق على دنانير، ولهذا يعمد إلى بيع الدولارات، هذا الطلب للدينار وهذا العرض للدولار هما رفع لقيمة الدينار. فكل زيادة في التصدير تزيد عرض العملات الأجنبية والطلب على العملة الوطنية، بالنتيجة تميل العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمتها (إذا كان التصدير محررا مدفوعا بالدولار، فالمصدر الجزائري يبيع الدولارات ليحصل على الدنانير، النتيجة نفسها في سوق الصرف) ² .

على العكس، المستوردات الجزائرية التي مصدرها أمريكا تستدعي طلبا للدولارات وعرضا للدنانير، وكل زيادة في الاستيراد من قبل المستهلكين أو المشروعات الجزائرية. تميل في النتيجة إلى تقليل قيمة العملة الوطنية.

لو أخذنا باعتبارنا الصادرات والواردات، نستطيع القول أن فائضا تجاريا يجب أن يولد، وكل شيء كما في السابق، تقديرا زائدا للعملة الوطنية، على العكس من ذلك أن عجزا تجاريا يولد نقصا في تقدير قيمة العملة الوطنية.

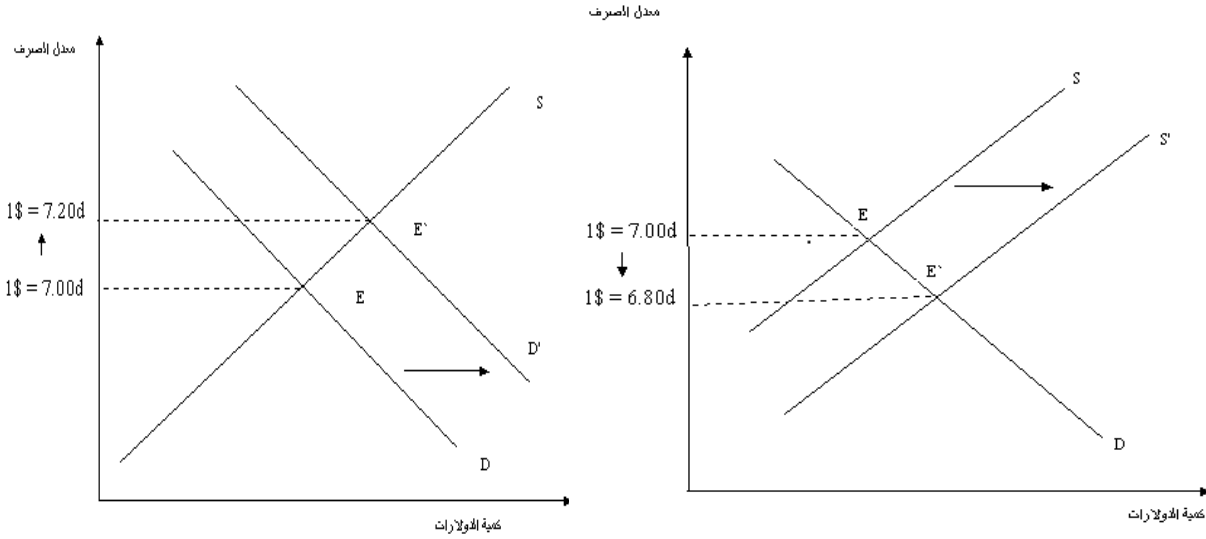
إن تقدير الدينار بأكثر من قيمته أو أقل. ليس بدون حدود ، سيبقى تقدير الدينار بأكثر من قيمته حتى يصبح الطلب على المنتجات الجزائرية غير مشجع والطلب على المنتجات الأمريكية مشجعا ، على العكس ، تظل قيمة الدينار تتدنى حتى يصبح الطلب

¹ - أسامة بشير الدباغ ، أشيل عبد الجبار الجومرد ،المقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج ، عمان ، الاردن ، 2003 ، ص 507

² - للتبسيط نفرض أن كل الصادرات الجزائرية والأمريكية هي محررة بالترتيب بالدنانير والدولارات . كذلك نفرض أن كل المبادلات التجارية تتلخص في صادرات وواردات بين البلدين .

على المنتجات الأمريكية غير مشجع والطلب على المنتجات الجزائرية مشجعا . ويختصر الرسمان أدناه هذه النتائج .

الشكل رقم (01): تأثير التضخم على سعر الصرف



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكمي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص111.

2 - الإنتاجية:

إذا أصبحت دولة ما أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى ، فإن منظمات الأعمال في هذه الدولة يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لاسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا . والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع لان السلع المحلية ستستمر تباع جيدا عند القيمة المرتفعة للعملة ومع ذلك إذا تفوقت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا عالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها¹.

إن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية ، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها والعكس صحيح كتفضيل السلع الأجنبية علي السلع المحلية .

¹ - محمود يونس وآخرون، اقتصاديات نقد وبنوك وأسواق مالية ، الدار الجامعية الإبراهيمية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص198 إلى 200 .

3 - التباين في التضخم¹ :

يرتبط ارتفاع أو انخفاض سعر صرف عملة دولة ما بمعدل التضخم في الدولة المعنية مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الأخرى، وهو ما يطلق عليه بمساواة القوى الشرائية.

ولتوضيح اثر التضخم علي سعر صرف العملة ، نفترض أن امريكا والمانيا تنتجان نوعان متماثلان تماما من السيارات حيث تباع السيارة في امريكا بسعر 8000 دولار ، بينما تباع في ألمانيا بسعر 18000 أورو ولو أن سعر الصرف بين الاورو والدولار هو 2.25 أورو لكل دولار (أو 0.4444 دولار لكل اورو) ، فإن سعر السيارة في ألمانيا يكون مساويا تماما لسعرها في الولايات المتحدة ($8000/2.25 = \$8000$) ، والآن نفترض أن معدل التضخم في العام القادم في الولايات المتحدة يتوقع أن يبلغ معدل 10% في مقابل 5% في ألمانيا ، في هذه الحالة سوف يبلغ سعر السيارة المصنوعة في الولايات المتحدة 8800 \$ بينما سيبلغ سعر السيارة المماثلة المصنوعة في ألمانيا €18900 ولو أن سعر الصرف بين الدولار واليورو ظل على ما كان عليه فإن سعر السيارتين في الولايات المتحدة سيكون كما يلي السيارة الأمريكية سعرها 8800 \$. السيارة الألمانية و سعرها ($18900/2.25$) = 8400 \$ ، هذا يعني أن السيارة الألمانية يمكن أن تباع في الولايات المتحدة بسعر أقل (8400 \$) مقارنة بالسيارة الأمريكية المماثلة (8800 \$) ، كذلك ستباع السيارة الأمريكية في ألمانيا بسعر أكبر ($2.25 \times \$ 8800 = € 19800$) . بينما السيارة الألمانية بـ 18900 € .

نتيجة لذلك سوف ينخفض الطلب على السيارات الأمريكية في السوقين في مقابل ارتفاع الطلب على السيارات الألمانية، ووفقا لقانون السعر الواحد الذي يقضي بأن يكون سعر السلعتين المتماثلتين متساو. فإن المنافسة بين الدولتين في إنتاج تلك السيارة، سوف يترتب عليها انخفاض قيمة الدولار لتصبح 2.1682 أورو لكل دولار

($8800 \div 18900$) أو 0.4656 دولار لكل أورو . فعند سعر الصرف المذكور يتساوى سعر السلعتين في السوقين، وهكذا يبدو أن سوق العملة الأجنبية هو أداة لنقل القوة الشرائية من عملة إلى أخرى.

¹ - منير ابراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 459 ، 462 .

وهذه هي نظرية مساواة (تعادل) القوة الشرائية ، التي تقضي بأن التغير في سعر الصرف بين عملتين يرتبط بالتغير في معدل التضخم في الدولتين المعنيتين ، بحيث تكون نسبة التضخم في الدولتين مساوية لنسبة التغير في سعر صرف العملتين وهذا ما توضحه المعادلة التالية :

معدل التضخم في السوق المحلي + 1

= النسبة المئوية لتغير سعر الصرف + 1

معدل التضخم في السوق الأجنبي + 1

وبالتطبيق على الحالة التي نحن بصددنا يتضح أن :

(2.1477 / 2.25) ينبغي أن تساوي (0.10 + 1) / (0.06 + 1) .

(0.4656 / 0.4444) ينبغي أن تساوي (0.06 + 1) / (0.10 + 1) .

تقضي نظرية مساواة القوة الشرائية بأن الدولة التي تتعرض لمعدل مرتفع للتضخم مقارنة بدولة أخرى ، يتوقع أن تتعرض عملتها لانخفاض في قيمتها ليس هذا فقط بل أن هذا الانخفاض يساوي الفرق النسبي لمعدل التضخم في الدولتين .

ومن الأمثلة الواقعية في هذا الشأن ما حدث في تركيا عام 1985 حيث بلغ معدل التضخم 5.1 ضعف ما كان عليه سنة 1980 وذلك في مقابل 1.6 ضعف في أقطار أخرى خلال نفس الفترة ، هذا يعني انخفاض القدرة الشرائية لليرة التركية بما يعادل 69 % (5.1 / 1.6 - 5.1) الذي حدث هو انخفاض قيمة العملة التركية عوضه وربما أكثر قليلا انخفاض سعر صرف العملة التركية بنسبة 74 % ، وهكذا يظهر بوضوح أثر التضخم على أسعار الصرف¹.

ورغم القوة التفسيرية لنظرية مساواة القوة الشرائية إلا أنها تعاني من نقطتي ضعف

هما:

- 1 - أنها لا تنطبق على السلع التي لا يمكن استيرادها و تصديرها كالأراضي والعقارات
- 2 - أنها تتصرف إلى المدى الطويل ، وذلك أن وقتا طويلا قد يمضي لكي يدرك المتعاملون فروق أسعار ومستوى جودة المنتجات في الدولتين .

¹ - منير ابراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 457 .

4 - مستوى الدخل الوطني : لو أن مستوى الدخل القومي في بلد ما قد حقق ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالدول الأخرى فقد يصحب ذلك ارتفاعا في حجم الواردات ، غير أنه إذا كان حجم الطلب الأجنبي على منتجات هذا البلد لم يزد بنفس قدر زيادة الواردات لهذا البلد ، ربما بسبب عدم ارتفاع الدخل القومي في الدول الأخرى بنفس النسبة ، فسوف يحدث عجز تجاري لهذا البلد يترتب على تسديده نقدا زيادة المعروض من العملة وانخفاض قيمته بالتبعية في مواجهة العملات الأخرى¹.

كل هذه المحددات التي تم ذكرها تعتبر مؤثرة في المدى الطويل.

5 - معدل الفائدة والحركات الدولية لرؤوس الأموال: تتجه رؤوس الأموال المفتشة عن الفائدة، نحو المراكز المالية حيث معدلات الفائدة الأكثر ارتفاعا، نفترض في وقت معين أن مردود أدونات الخزينة الأمريكية هو 14 %، ومردود أدونات الخزينة الفرنسية هو 16 % في مثل هذه الحالة نفترض أن المستثمرين في سوق الصرف ليسوا عرضة للمخاطر وأنه لا توجد حواجز أو تكاليف للتجارة الدولية ، يعتمد المستثمرون الأمريكيون إلى زيادة طلبهم للفرنكات الفرنسية (وبالنتيجة زيادة عرضهم للدولارات) حتى يستثمروا في فرنسا ، في نفس الوقت يعتمد المستثمرون الفرنسيون إلى صرف دولاراتهم المودعة ليشتروا أدونات الخزينة الفرنسية ، يولد هذا الضبط الجديد لتركيب الأموال ، زيادة في عرض الدولارات في سوق الصرف لجهة المستثمرين الأمريكيين (وكل المستثمرين الدوليين بشكل عام) تخفيضا في طلب الدولارات لجهة المستثمرين الفرنسيين (و كل المستثمرين الدوليين بشكل عام).

¹ - منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 462 .

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالتضخم.

سنحاول في هذا المبحث إبراز علاقة سعر الصرف بالتضخم.

المطلب الأول: قنوات انتقال سعر الصرف إلى التضخم.

فيما يخص التضخم وأسعار الصرف فإن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار

المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر هي:

أولاً- القناة الأولى: التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل، ووفقاً لآرائه فإن سعر صرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل على الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.

ثانياً- القناة الثانية: التي تحدد علاقة سعر الصرف بالتضخم هي قناة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة¹.

ثالثاً- القناة الثالثة: فهي أثر تغيرات سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، إن آثار تخفيض قيمة العملة "ارتفاع سعر الصرف الأجنبي" على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية

¹ - زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة- فلسطين، 2012، ص

كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغيير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلا، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف، وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة مستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كلا من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف وتقلباته¹.

المطلب الثاني أثر نظام سعر الصرف على التضخم.

نبحث فيه عن علاقة نظم أسعار الصرف بالتضخم، حيث أن ربط سعر الصرف يسمح بالمحافظة على معدل تضخم منخفض بالنسبة لممارسي السياسة الاقتصادية منذ القدم.

أسعار الصرف الثابتة توفر مستوى عالي من الالتزام والصرامة بالنسبة للسياسات النقدية والمالية، في ظل أن ربط سعر الصرف هو ذات مصداقية من حيث التزام السياسات بالحفاظ على معدل الربط، فإنه على استعداد كبير للحفاظ على قيمة العملة المحلية، التي تخفض من الآثار التضخمية للتوسع في العرض النقدي.

فتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي اتبعت نظم أسعار صرف ثابتة، معدلات التضخم فيها كانت 8% و 14% للنظم الوسيطة و 16% بالنسبة للنظم الحرة لأسعار الصرف. يمكن تبرير علاقة نظم أسعار الصرف بالتضخم وفقا لنتائج الدراسة إلى عاملين مهمين هما:

أولا - الانضباط : إن الدول التي تنتهج نظم ربط لأسعار الصرف لها معدلات منخفضة لنمو العرض النقدي، مع وجود تكلفة كبيرة عند التخلي عن نظام ربط العملات فمعدلات نمو العرض النقدي في حالة الربط قدرت سنويا بـ 17% ، أما بالنسبة للنظم الحرة فقدرت بـ 30% ، وهذا بغض النظر عن مستوى الدخل في هذه الدول.

¹ - زاهر عبد الحليم خضر، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

ثانيا- بدافع الاحتياط : بالإضافة إلى ذلك فإن الطلب على النقود سوف يخفض من معدلات التضخم، هذا في الدول التي تنتهج نظم الربط لأسعار الصرف، حيث يعزز في الثقة من قيمة العملة واستقرارها، وعليه فإن معدل دوران النقد سوف يكون أقل مع انخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة المحلية، هذا في ظل المفهوم المطلق لمصادقية السياسة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال في الدراسة السابقة أسعار الفائدة في ظل نظم الربط كانت % 0.2 و % 1.8 في النظم الوسيطة و % 2.3 في النظم الحرة لأسعار الصرف¹.

المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على التضخم

يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، فعلى السلطات أن تحتوي الآثار التضخمية لانخفاض قيمة العملة المحلية، فانتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجدها تتسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها لسياسات تجعلها تتخبط تحت وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز، ويؤدي زيادة الطلب على صادرات الدول النامية إلى ارتفاع الأسعار دون زيادة الكمية المصدرة من السلع خاصة المواد الأولية، مما يؤدي إلى عكس أثر انخفاض قيمة العملة بالنسبة للأجانب، ومن ثم فإن تخفيض العملة لن يحسن من وضعية ميزان المدفوعات بل قد يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور مضاعف لقيمة العملة المحلية، مما يزيد الضغوط التضخمية، ويمكن أن تفقد النقود وظيفتها كمخزون للقيمة².

¹ - عبورة حسام الدين، سياسات الحد من التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة - 23حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2008 2009 -، ص 24 .

² - علو مسعودة، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة سعيدة السنة الجامعية 2015-2016، ص 71.

المبحث الرابع: سياسة استهداف التضخم

بدأت بعض الدول تتبنى سياسة نقدية حديثة مع مطلع التسعينات تتعلق أساسا باستهداف معدلات كمية أو مجالات محددة للتضخم، تعرف بسياسة استهداف التضخم لتحل محل السياسة النقدية التقليدية في الحد من ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: تعريف سياسة استهداف التضخم

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا، لتطور أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم و تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف هذه السياسة هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

وهناك عدة تعاريف أعطيت لسياسة استهداف التضخم حيث يعرف:

استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

أما الأستاذ أحمد الشناوي فيعرف استهداف التضخم بأنه يعد من الأساليب الحديثة نسبيا لتطور أسلوب إدارة البنوك للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير و تحقيق استقراره في الأجل الطويل ، يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

تعتبر سياسة استهداف التضخم أسلوب حديث جديد وحديث لإدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية، أما الهدف النهائي لها هو تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل¹.

¹ - أحمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، جامعة عين الشمس، ص 01 .

المطلب الثاني: تطور سياسة استهداف التضخم:

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالاستهداف الوسيط، في المرحلة التي سبقت فترة الثمانينات حيث كان الاعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الاستهدافات الوسيطة وأن هناك علاقة وثيقة بين هذه الأخيرة مع الأهداف النهائية. إن انهيار نظام بروتين وودز جعل أسعار الصرف غير فعالة كاستهداف وسيط، فظهرت المجمعات النقدية كاستهداف وسيط يمكن التحكم فيها وتعكس بصفة جيدة الهدف النهائي.

يوجد سببان لتعثر الاستهداف النقدي يتعلق الأول بالتناقض بين أهداف السياسة النقدية مما يخلق عدم الثقة لدى الجمهور في أولوية الأهداف المراد تحقيقها. أما السبب الثاني فيتعلق بضعف وتغير قوة ارتباط وتأثير الاستهدافات على الهدف النهائي للسياسة النقدية خاصة في ظروف انعدام استقرار دالة الطلب على النقد نتيجة لابتكارات المستحدثة في الأسواق المالية وعدم إعطاء استقلالية كبيرة للبنوك المركزية، هذا ما سمح بالانتقال إلى استهدافات لمعدلات ومجالات محددة للتضخم كاستهدافات وسيطة وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي¹.

نلاحظ أن الاستهداف الوسيط انتقلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات من استهداف سعر الصرف إلى الاستهداف النقدي إلى استهداف التضخم. **أولاً- استهداف سعر الصرف:** يمثل استهداف سعر الصرف نظام للسياسة النقدية يحاول من خلالها البنك المركزي تأسيس استقرار سعر الصرف عن طريق تغييرات سعر الفائدة مع تدخل مباشر في إدارة الصرف الأجنبي بما يحقق معدلات منخفضة للتضخم في البلدان التي تم ربط سعر صرف عملتها المحلية مع سعر صرف عملة بلد آخر أكثر استقرار في مستوى الأسعار حيث أن معدلات التضخم لا يمكنها أن تتحرف بعيداً عن معدل التضخم

1 - طيبة عبد العزيز، "سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية- حالة الجزائر -1994-2003"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير فرع نقود ومالية جامعة الشلف، دفعة 2005، ص 103.

في البلد الذي تم ربط سعر صرفها به، وإما السماح لسعر الصرف المثبت المتقلب في مجال معين بتدخل البنك المركزي عندما تحدث انحرافات خارج ذلك المجال.

ثانياً- استهداف المجمعات النقدية: يستند هذا النظام إلى حقيقة مفادها أن مستوى الأسعار يتأثر بنمو العرض النقدي في المدى الطويل مع ضمان معدل ملائم للمجموع النقدي المختار كاستهداف وسيط حددت معظم الدول استهدافات تخص أنواع مختلفة من المجمعات النقدية للسيطرة على التضخم ابتداء من منتصف السبعينات. تصبح للمجمعات النقدية استهدافات وسيطة في ظل تطبيق أسعار صرف مرنة، حتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق الاستقرار في الأسعار يقوم بالتأثير على نمو العرض النقدي من خلال توجيه أدواته كسعر الفائدة باعتبار أن له علاقة وثيقة بمستويات التضخم في المدى الطويل.

المطلب الثالث: شروط قيام سياسة استهداف التضخم:

إن فعالية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية السلطة النقدية التحكم في معدلات التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى. ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط¹.

أولاً- الشروط العامة: نعني بالشروط العامة المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول انها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم².

حيث يحدد خمسة شروط أساسية هي :

1- الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط تلتزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم محدد خلال فترة زمنية محددة.

2- التزام مؤسساتي لاستقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف المسطر.

3- استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات (تتعلق بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم ، حيث يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي).

¹ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 105 .

² - طيبة عبد العزيز ، نفس المرجع، ص 106 .

4- زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.

5- إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

إضافة إلى هذه الشروط فقد أضاف الأستاذ أحمد الشناوي شرط آخر يتمثل في أن يعتمد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم المستهدف.

ثانياً- الشروط الأولية لاستهداف التضخم: تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها، على عكس الشروط العامة فإن سياسة استهداف التضخم يمكن أن تكون سياسة فعالة حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط، حيث توجد ثلاثة شروط أولية لفعالية سياسة استهداف التضخم وهي¹:

1 - **إستقلالية البنك المركزي:** يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء إستقلالية كاملة للبنك المركزي في التعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى معدل تضخم منخفض، ونشير ضمناً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي، كما يجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدلات النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل.

2- **امتلاك هدف وحيد:** ويتمثل هذا الشرط في انعدام استهدافات أخرى مثل الأجور والتشغيل أو سعر الصرف تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

3 - **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:** يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة و يمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم، لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفعالية في حالة انحراف المعدل عن قيمته في المستقبل ،ولابد أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال متطورة للاستخدام الأنجع لتلك الأدوات لينتقل أثرها على النشاط الاقتصادي إذا حدث انحراف عن معدل التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب.

¹ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 106.

4 أسباب التوجه نحو سياسة استهداف التضخم: هناك عدة عوامل ساعدت على التوجه نحو هذه السياسة نذكر منها:

- ارتفاع التضخم في سنوات الثمانينات قد أثر سلبا على النمو الاقتصادي لذا وجب التحكم في معدل التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.
- هناك مشكل في التحديد الإحصائي الدقيق للمجمعات النقدية كاستهدافات وسيطية.
- تطرح سياسة استهداف المجمعات النقدية مشكلة المحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين نتيجة تغير في أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل، مما يؤدي إلى الاختلاف في تشكيلة المجمعات النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم ، إن هذا الاختلاف في تطور المجمعات النقدية نتيجة لصدمات معينة لا يعطي فعالية أكبر لها بأن تكون استهدافات وسيطة تعكس جيدا استقرار الأسعار في المدى الطويل¹.

5 تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم: تعتبر مشكلة التضخم من المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء فهو يعبر عن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، ولذلك كان هدف كل سياسة نقدية هو استقرار الأسعار كهدف تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى و لا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا من خلال وسائل يمكن التأثير عليها بواسطة البنك المركزي المخول له إدارة السياسة النقدية داخل الاقتصاد، إلا أن فعالية السياسة النقدية تراجعت كثيرا في العشرين الأخيرتين من القرن الماضي التي تزامنت مع حركة شديدة لرؤوس الأموال و إتباع أنظمة سعر صرف مرنة مع هيمنة أفكار المدرسة النقدية المعاصرة والاهتمام أكثر باستقلالية البنوك المركزي حتى تتمكن من أداء أفضل لسياستها النقدية المرتكزة أساسا على محاربة التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحتة².

1 - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

2 - طيبة عبد العزيز، نفس المرجع، ص 106.

خلاصة الفصل :

إستعرضنا في هذا الفصل إلى ماهية التضخم وسعر الصرف وأتضح أن التضخم مرتبط بتفاعل العرض الكلي و الطلب الكلي كما أنه مرتبط بالإصدار النقدي ، وهو مختلف من دولة لأخرى ومن إقتصاد لأخر، حيث تجنبت الدول الاثار السلبية للتضخم فاتبعت سياسة إستهداف التضخم، بالإضافة إلى أن سعر الصرف ظاهرة مرتبط بالواردات وميزان المدفوعات لذلك فإن الظاهرتين مرتبطتين ببعض.

الفصل الثاني

تحليل تطور وأسباب التضخم في

الإقتصاد الجزائري خلال

2016-1970

تمهيد:

بعد أن تناولنا مفاهيم عامة حول التضخم وسعر الصرف وأهم مكوناتها يجدر بنا أن نحاول التعرف على بعض المتغيرات الرئيسية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدول، وهذا من خلال إحدى السياسات الاقتصادية وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الأول والثاني إلى تحليل أهم التطورات الحاصلة في التضخم وسعر الصرف، وكذا المبحث الثالث دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم .

المبحث الأول : تحليل تطور وأسباب التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

تعد ظاهرة التضخم ظاهرة مؤثرة ومتأثرة بجميع القطاعات المتواجدة في الإقتصاد، ونجد أن معدل التضخم يتغير ارتفاعا وانخفاضا حسب الظروف التي تمس الإقتصاد ككل.

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري

تقوم الدراسة من خلال هذا المطلب بتحليل تطورات التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 -2016، يمكن تقسيم فترات تطور معدل التضخم في الجزائر إلى المراحل أساسية التالية:

المرحلة الأولى من 1990 إلى 1989 : انطلاقا من سنة 1970 بداية تطبيق السياسة الانتقائية للأسعار عوضا عن سياسة تثبيت الأسعار عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات حيث تم تسجيل معدل تضخم بلغ 15.6 بالمائة سنة 1978 و 14.7 بالمائة سنة 1981، وبالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982 -1984، إلا أنه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5 بالمائة و 12.3 بالمائة خلال سنتي 1985، 1986 على الترتيب، ويرجع ذلك إلى الإختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، وتأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية.

المرحلة الثانية من 1989 إلى 1996: وهي مرحلة تحرير الأسعار حيث يلاحظ أن معدلات التضخم سجلت قيما قياسية طيلة الفترة 1989-1996، وبلغت أعلى نسبة لها في سنة 1992 بمعدل 31.7 بالمائة، في حين بلغ هذا المعدل 20.5 بالمائة، 29 بالمائة، و29.8 بالمائة في السنوات 93، 94، 95 على الترتيب، ويمكن إرجاع هذه الزيادات إلى

عدة أسباب أهمها:

التحرير الواسع للأسعار خلال الفترة (1994-1997)، ورفع الدعم الحكومي عنها؛ شهدت الجزائر قبل سنة 1990 وضعية اقتصادية جد سيئة، نتيجة لأسعار البترول التي سجلت فيها عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، ولتغطية هذا العجز لم تكن الدولة الجزائرية لديها سوى اللجوء الى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، وبعد تحول اقتصاد الجزائر نحو اقتصاد السوق استدعى منها الأمر تحرير الأسعار بشكل تدريجي لتحديد وفق اليات العرض والطلب في السوق، مما أدى منطقيا الى ارتفاع الأسعار وبالتالي ظهور الضغوط التضخمية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل السابقين، حيث يمكن تقسيم هذه الفترة بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها كما يلي:

شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 1995) مستويات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه من قبل حيث أخذت في الارتفاع من 17,6% سنة 1990 الى 31,7% سنة 1992 كأقصى معدل تضخم سجل على طول فترة الدراسة، الذي عادت أسبابه لكون السلطات قامت بدعم النشاط الاقتصادي باتباع سياسة مالية توسعية وبذلك حدوث عجز في ميزانية الدولة، ولتغطية هذا العجز لا بد من الاصدار النقدي وهذا ما تسبب في تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية الى حوالي 23,9%، كما عرفت سنة 1993 انخفاض في معدل التضخم الى 20,54% ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالاضافة الى استقرار مستويات الطلب الكلي¹. كما عرف معدل التضخم ارتفاعا اخر في 1994 و 1995 بمعدل 29% و 29,8% على التوالي، بداية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، فلهذا يمكن القول أن نظام الأسعار كان أهم منبع للتضخم خلال هذه الفترة، بحيث أدت هذه السياسة الى زيادة المسار التضخمي في الجزائر، حيث عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال

¹-امراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقة، 2011، ص 66 - 67.

عرض وطلب متزايد باستمرار مما أدى لارتفاع الأسعار منذ 1990، بالإضافة الى رفع الدعم عن السلع المحددة في اطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994).

المرحلة الثالثة : 1996 – 2000 :

عرفت هذه الفترة انخفاض واضح في معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة اذ سجل معدل تغير وسطي قدره 10,35% والسبب في ذلك يعود الى نجاح برنامج الاصلاح بداية من عام 1996 الذي كان هدفه الأساسي هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم الى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار والحد من توسع نمو الكتلة النقدية.¹

حيث بلغ معدل التضخم 18,7% عام 1996 فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة ليقصر على معدل 2,6% سنة 1999، واستمر التضخم في الارتفاع اذ قدر سنة 2000 ب 0,3% كأدنى مستوى على طول فترة الدراسة وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية حتى وان كان يجب المزيد من الجهود حتى تصبح من الدول ذات التضخم المنعدم.²

وتعود هذه النتائج الحسنة الى تظافر عدة اجراءات تمت في اطار سياسة نقدية انكماشية المتمثلة فيما يلي:³

- انتهاج الدولة لسياسات مالية ونقدية تقييمية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات.
- تخفيض المداخيل لاسيما الاجور من خلال اتباع سياسة دخول متشددة.
- تقليص الموازنة العامة الى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الاصدار النقدي المفرط.
- تحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها الى مستويات قياسية.

¹- ناويس أسماء، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013 - 2014، ص 60 - 61.

²- مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 67 - 68.

³- بن البار محمد، علي سنوسي، أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986 - 2014) دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، العدد، 2016/16، جامعة المسيلة الجزائر، ص 307 - 308.

الفترة من 2000 - 2016:

نلاحظ من خلال احصائيات هذه الفترة التي تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خلال الفترة من 2000 - 2011، ان معدل التضخم لم يتجاوز 8,9% كحد أقصى وذلك سنة 2012، لكن من الواقع أنه لم ينخفض ليصل الى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر ب 0,3% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:¹

سنة 2001 سجل ارتفاع في معدل التضخم مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ في هذه السنة 4,2% ويفسر هذا الارتفاع الى زيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22,2% بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004، ويعود كذلك هذا الارتفاع في معدل التضخم الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن الاسعار العالمية لهذه المواد قد ارتفعت بشكل ملحوظ في نفس السنة.² اذ جاء كخلاصة لتقرير السنوي لبنك الجزائر 2003 كما يلي: " ان الهدف النهائي للسياسة النقدية، اذا هو المحافظة على استقرار الأسعار، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك".³

كما سجل انخفاض في معدل التضخم سنة 2002 قدر ب 1,4% بسبب انخفاض في الكتلة النقدية إلى 17,30%، ثم شهدت سنة 2003 ارتفاع في معدل التضخم 4,3%، ويفسر هذا الارتفاع باستمرارية السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل

¹ - سمية بلقاسمي، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2016 - 2017، ص 185.

² - طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 - 2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 2004 - 2005، ص 160.

³ - محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2004، ص

الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية والودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب.¹

ابتداء من سنة 2004 الى غاية 2011 عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع في بعض السنوات والانخفاض في سنوات أخرى، حيث بلغت 1,8% سنة 2006 ووصلت الى 5,7% سنة 2009 وذلك يعود الى الأموال الكبيرة التي خصصت لتنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، وكذلك ارتفاع الأجور دون زيادة مقابلة للنتاجية وكذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة وخصوصا المواد الغذائية (التضخم المستورد)، اضافة الى ذلك التغيرات في احتياطات الصرف نتيجة التغير في أسعار البترول.²

كما سجل معدل تضخم أعلى مستوى بمعدل 8,9% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي سجلت معدل 4,5% وهو تقريبا ضعف المعدل السابق، وبذلك فهو قد تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فان المنهج الاستشراقي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض (4%)، تميزت السنتين الأخيرتين بتراجع في التضخم، مسجلتين 3,3%، 3% على التوالي. ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في الاستقرار النقدي والمالي.³

ان انخفاض سعر النفط الذي وصل في نهاية 2015 حوالي 35 دولار للبرميل أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية 2016 وهو حوالي 37 دولار للبرميل، أدى الى وقوع الجزائر في ضرر مما سيزيد العجز أكثر من الميزانية، ولهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية خاصة وأن الحكومة تعمدت تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من

¹ - مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² - بقيق ليلة اسمهان، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية -دراسة قياسية، مذكرة مقترمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 351.

³ - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر، 2015، ص 13.

الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم وسعر الصرف في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2016)

شأنه رفع معدلات التضخم، حيث سجلت سنة 2015 مايقارب 4,8% بارتفاع 1,8 نقطة.¹ ليبلغ سنة 2016 معدل 6,4%، حسب ماجاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016 أنه لايعود تفسير هذه التطورات في معدلات التضخم الى المحددات الكلاسيكية للتضخم (أي تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد....)، وبالتالي، تترجم هذه الوضعية ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة.²

الجدول رقم (01): يوضح تطور معدلات التضخم وسعر الصرف في الجزائر (1990 - 2016)

السنوات	معدل التضخم	سعر الصرف
1990	16,7	8,96
1991	25,9	18,47
1992	31,7	21,64
1993	20,5	23,35
1994	29	35,06
1995	29,8	47,66
1996	18,7	54,75
1997	5,7	57,71
1998	5	58,74
1999	2,6	66,57
2000	0,3	75,26
2001	4,2	77,22
2002	1,4	79,68
2003	4,3	77,39
2004	4	72,06
2005	1,4	73,28

¹ - سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2016 واخر التوجهات لسنة 2017، تدخل بنكالجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 19.

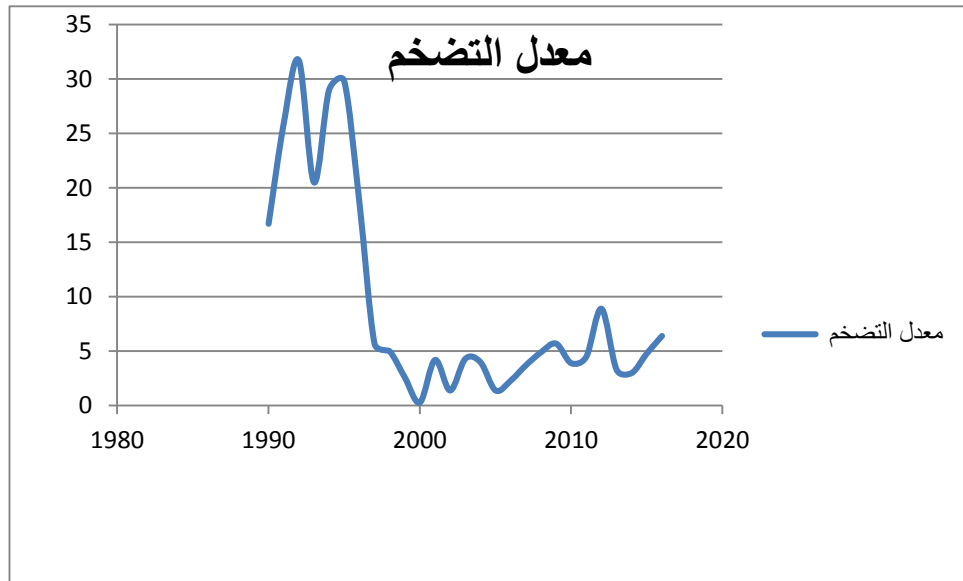
الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم وسعر الصرف في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2016)

2006	2,3	72,65
2007	3,7	69,29
2008	4,9	64,58
2009	5,7	72,65
2010	3,9	74,39
2011	4,5	72,94
2012	8,9	77,54
2013	3,3	79,13
2014	3	80,58
2015	4,8	100,46
2016	6,4	109,47

المصدر: البنك الدولي

من خلال الجدول الموضح أعلاه يمكن رسم الشكل التالي:

الشكل (01) : تطور معدل التضخم الفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

هناك الكثير من الأسباب التي تدفع بالتضخم نذكر منها:

أولاً: اتساع الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي:

التضخم حسب الكينزيين يحدث نتيجة لارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الحقيقي، وإذا كان الطلب الكلي في الجزائر يعرف ارتفاعا سريعا ومستمر كنتيجة حتمية لزيادة الإستهلاك و ارتفاع عدد السكان و غيرها من العوامل، فإن الأمر يختلف بالنسبة للعرض الكلي، هذا الأخير يمكن تمثيله محاسبيا في الجزائر بالنواتج الداخلي الخام معطى بالقيم الحقيقية، حيث أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف نوعا من الإنخفاض خلال بعض الفترات مثل الفترة 1986-1989 و الفترة 1991-1998، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار برميل النفط، ويظهر الشكل مدى ارتباط الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر بأسعار النفط.

وقد أدى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2000، على خلفية الإنفراج المالي الناتج عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط، إلى ارتفاع نسبة نمو الناتج الداخلي الخام إلى حوالي 5.4% بالمتوسط خلال الفترة الرباعية للبرنامج، وأما خارج قطاع المحروقات فقد بلغ حوالي 6.5% لنفس الفترة، وهو ما تحقق بفضل قطاعات البناء والأشغال العمومية و الخدمات.

ومما ينبغي التأكيد عليه هو اختلال التوازن المسجل بين قطاعات الإنتاج السلعي وبين قطاع الخدمات في بنية الناتج الداخلي الخام، فيمكن ملاحظة أن قطاع المحروقات الذي يحتل لوحده نسبة تفوق 42% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل الفترة المدروسة، في حين ما زالت مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات منخفضة إذ لا تتجاوز نسبتها 8% في تركيب ذلك الناتج، و قد انتقلت من 16% خلال الفترة 1974-1987 إلى نحو 13% خلال الفترة 1988-1997، لتصبح حوالي 7% فقط خلال الفترة 1999-2012. أما القطاع الفلاحي فإن مساهمته في كامل الفترة هي الأخرى ضئيلة نسبيا

حيث تقدر بحوالي 10 % في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، و قد انتقلت من حوالي 14 % خلال الفترة 1988-1997 إلى 9 % خلال الفترة 1999-2012.

ثانيا: الإفراط في الإصدار النقدي

عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا متسارعا منذ 1962، حيث انتقلت من 4.1 مليار دج إلى أكثر من 137 مليار دج في سنة 1982، و انتقل حجم الكتلة النقدية في 1990 إلى 343 مليار دج، ثم وصلت إلى 1776 مليار دج في 1999، و يفسر ذلك بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة و المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية. والملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت تنمو بكثرة إلا أن نموها عرف نوعا من الإستقرار من عقد إلى آخر، والسبب في ذلك يعود لمحاولة التحكم في التضخم، خاصة في الفترة بين 1980 - 1999. وعرفت الألفية الجديدة نموا متزايدا للكتلة النقدية، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 11013 مليار دج عام 2012، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

التوسع في حجم الإئتمان و زيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له مبلغ حوالي 7 مليار دولار (حوالي 520 مليار دج) خلال الفترة 2001 - 2004 ثم الإنطلاق في البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 - 2009 و الذي خصص له هو الآخر مبلغ إجمالي يقدر بنحو 4203 مليار دينار جزائري إي ما يعادل حوالي 55 مليار دولار.

تطور الكتلة النقدية M2 بالقيم الحقيقية من 1970 إلى 2012، حيث يمكن أن نلاحظ التراجع الملحوظ للكتلة النقدية و مركباتها خلال الفترة الممتدة بين 1987 و 1997، وهو ما يفسر بالسياسة المالية والنقدية المتشددة التي انتهجتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بغرض السيطرة على معدلات التضخم.

ان تغيرات الكتلة النقدية بالمقارنة مع تغيرات معدلات التضخم مرت بثلاث فترات

مختلفة:

1. الفترة الأولى من 1970 إلى 1989: حيث كانت معدلات تغير المستوى العام للأسعار أقل من معدلات تغير العرض النقدي، وكما هو واضح من الشكل فهما يأخذان تقريبا نفس الاتجاه، أي كلما ازداد العرض النقدي ازداد المستوى العام للأسعار ولكن بمعدل أقل.
2. الفترة الثانية 1989-1996: انقلبت فيها الصورة و أصبحت معدلات تغير الأسعار أكبر من معدلات تغير العرض النقدي.
3. الفترة الثالثة 1997-2012 و هي تشبه المرحلة الأولى، مع ملاحظة بعض الفروق كالإنخفاض الملحوظ الذي عرفته معدلات التضخم.

ثالثا: ارتفاع الأجور

تمثل الأجور المصدر الأساسي لإستهلاك العائلات، وبالتالي فإن حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الكلي للسلع والخدمات في البلاد، أي أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي، ذلك أن أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة في العرض)، ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي و الطلب الكلي، وهو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية.

رابعا: عجز الميزانية

ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، و لذلك تلجأ الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه أو عن طريق الدين العمومي و فائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية . تبين تطور كل من نفقات وإيرادات الميزانية بالقيم الحقيقية انطلاقا من 1970 و إلى غاية 2012، حيث يلاحظ أن هناك عجز تم تسجيله في الميزانية خلال 1971 و 1983، ثم الفترة الممتدة بين 1989 و 1996 و يرجع ذلك أساسا إلى تراجع أسعار النفط، و هو ما يؤثر سلبا على موارد الدولة التي تحتل الجباية البترولية فيها أكثر من 50%. فبالرغم من الإرتفاع الذي عرفته أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة فقد استمر تسجيل العجز في إطار سياسة مالية توسعية حيث انتقل فيها العجز من نحو 4% إلى الناتج الداخلي الخام العام 2003 إلى 20% من الناتج الداخلي الخام

عام 2012. هذا العجز المسجل يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم و حتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية والتي خصص لها مع بداية سنة 2000 صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات.

خامسا: التضخم المستورد

تطور الواردات الجزائرية بالقيم الاسمية، خلال الفترة 1970-2012 حيث يمكن التفكير بأن التطور السريع للواردات وبالذات السلع الغذائية والاستهلاكية و سلع التجهيز والسلع الوسيطة، أدت إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية إلى السوق المحلية، و خاصة خلال السنوات الأخيرة التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، و التي شهدت فيها العديد من الأسواق العالمية ارتفاعا كبيرا في الأسعار، خاصة ما تعلق بالمواد الغذائية.

المبحث الثاني: تحليل تطور سعر الصرف خلال الفترة (1990 - 2016)

من خلال هذا المبحث نستعرض فيه تحليل تطورات سعر الصرف مقابل الدولار .

المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-2016

يعتبر سعر الصرف أحد الاهتمامات الكبرى للحكومة الجزائرية لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة 1990-2016، حيث يبين الشكل أدناه أن سعر الدينار مقابل الدولار عرف عدة تطورات نوجزها فيمايلي:

من خلال الجدول (01) والشكل رقم (02) يمكن ان نلاحظ أن سعر الصرف في سنة 1990 قدر ب 8,96 دج/\$ وفي سنة 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار تخفيض الدينار مقابل الدولار الأمريكي ليصل الى 18,47 دج / \$، حيث استقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة، الى غاية سنة 1994 أين وصل سعر الصرف الى 35,06 دج/\$ وواصل الاستقرار حول هذه النسبة الى غاية 1998 أين وصل سعر صرف الدينار الى 58,74 دج/\$ ومع انهيار أسعار البترول البترول سنة 1998 تقلصت إيرادات صادرات المحروقات الى 9,77 مليار دولار بعدما كانت 13,18 مليار دولار سنة 1997، ثم شهد سعر صرف الدينار ارتفاعا ليصل الى 66,57 دج/\$ سنة 1999 بعدما كان 58,74 دج/\$ سنة 1998 واستمر في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة الى أخرى الى غاية 2006، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 ب 79,68 دج/\$ وبعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 حيث بلغ سعر صرف الدينار 72,06 دج / \$، وانطلاقا من 2006 ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا الى غاية 2008 أين وصل الى 64,58 دج / \$ وذلك بعد انهيار الدولار الأمريكي نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008، وانطلاقا من سنة 2009 الى غاية 2014 عرف سعر الصرف ارتفاعا متواصلا حيث بلغ في هذه السنة 80,58 دج/\$ وأدى تراجع

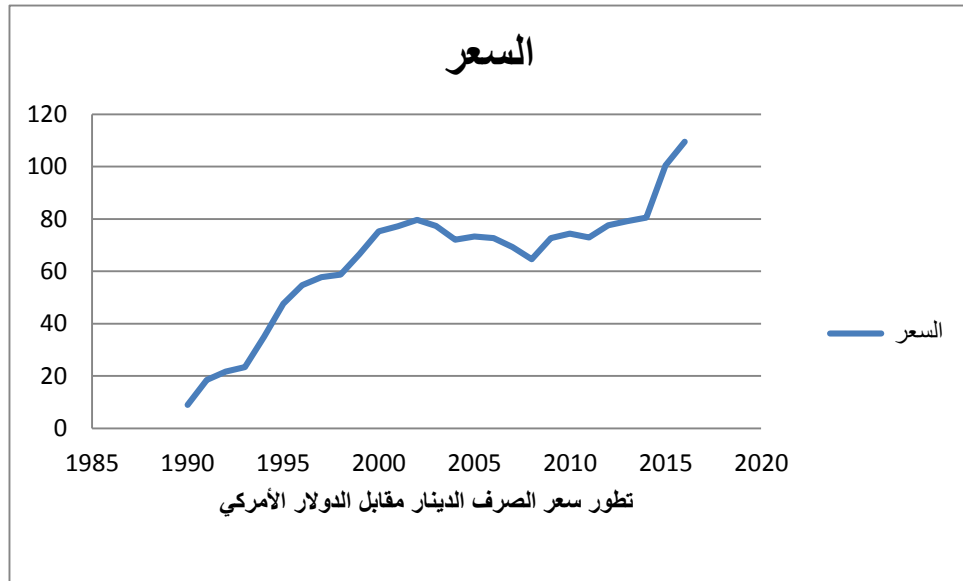
الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم وسعر الصرف في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2016)

أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات الى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية بين سنتي 2014 و 2015، انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري من 80,58 دج / \$ في 2014 الى 100,46 دج / \$ سنة 2015 أي انخفاض قدره 19,81%¹.

وفي الوقت نفسه انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 100,46 دج / \$ الى 109,47 دج / \$ في سنة 2016، أي انخفاضاً بنسبة 8,2%.

من خلال الجدول رقم (01) يمكن استنتاج الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-1990)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

¹- طيوب حسين وشادي نور الدين، "أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990 - 2015))"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، ص 32- 33- 34.

على الرغم من استقراره النسبي بالمتوسط الشهري مقابل الدولار بين جوان وديسمبر 2016، عرف سعر الصرف السنوي للدينار انخفاضا في قيمته مقابل هاته العملة الرئيسية في 2016، مقارنة بسنة 2015. وفقا لتقييمات المؤسسات الدولية (لاسيما صندوق النقد الدولي)، فان سعر الصرف السنوي للدينار يبقى يفوق مستوى توازن قيمته الفعلية الحقيقية.¹

المطلب الثاني: محددات سعر الصرف

يكمن السبب الرئيسي والمباشر لتغير سعر عملة معينة في عدم التوازن الذي قد ينتج بين العرض والطلب على هذه العملة؛ فانخفاض عرض هذه العملة يعتبر مؤشرا قويا لارتفاع سعرها في السوق، والعكس يحدث عند زيادة عرضها في السوق، وبالتالي سهولة الحصول عليها مما يدفع سعرها للانخفاض، من هنا نجد أن العملات في الأسواق كالسلع تماما تحكمها قوى العرض والطلب، وهذه القوى تتحدد بعدة عوامل نذكرها كما يلي:

1- محددات الطلب على الصرف الأجنبي: تتمثل العوامل المؤثرة في كميات الطلب على العملة الأجنبية في مجموع العمليات القائمة بين الدولة والعالم الخارجي، والتي تستوجب عند تسويتها وجود عملة أجنبية، ومن بين تلك العوامل :

1- واردات السلع والخدمات؛

2- التحويلات وحيدة الجانب إلى الخارج؛

3- صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل؛ فكلما ازداد حجم هذه العمليات كلما زادت الحاجة لوسائل الدفع الخارجي وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية.

2- محددات عرض الصرف الأجنبي: تتمثل العوامل المؤثرة في كميات عرض العملة الأجنبية في مجموع العمليات التي تستوجب تسويتها دخول عملة أجنبية عند قيام هذه

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2016، ص65.

العمليات بين الدولة والعالم الخارجي، وتمثل هذه العمليات كافة البنود الدائنة في ميزان المدفوعات، ومن بين تلك العوامل :

- 1- صادرات السلع والخدمات.
- 2- التحويلات أحادية الجانب إلى الداخل.
- 3- واردات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل.

المبحث الثالث : دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

من خلال الدراسة النظرية أثبتنا أن التضخم يؤثر على سعر الصرف، وسنتناول في هذا المبحث أدوات الدراسة والعلاقة بين سعر الصرف و التضخم.

المطلب الأول: تحليل الانحدار الخطي البسيط.

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب، مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح، وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، وأيضا مستوى البطالة مع معدل التضخم¹... سنتطرق إذن في هذا الفصل إلى تحليل الانحدار ذي متغيرين. نعطي أولا الصيغة الرياضية لهذا النموذج مع الفرضيات الأساسية حول الخطأ العشوائي ثم في الفقرة الثانية من هذا الفصل نقوم بتعريف طريقة المربعات الصغرى العادية قصد تقدير معالم النموذج ودراسة خصائص المقدرات مع تشتتاتها وفي الجزء الثاني، سنتناول دراسة التوزيع الاحتمالي للمقدرات وبناء فترات الثقة قصد اختبار الفرضيات.

الفرع الأول: كتابة النموذج الخطي والفرضيات الأساسية.

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين X_i و Y_i على الشكل:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i, \quad i=1, \dots, n$$

حيث: Y_i يسمى بالمتغير المفسر أو التابع و X_i بالمتغير المفسر أو المستقل، β_0 و β_1 هما معلما النموذج.

أما ε_i فيمثل الخطأ في تفسير Y_i ، ومنه يمكن كتابته انطلاقا من العلاقة:

$$\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i$$

ويرجع وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها:

* إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.

* الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر، 1990، ص 89.

* حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث أخطاء تحديد تتمثل فيما يلي:

* تحديد خاطئ للمتغيرات المستقلة: ويتمثل ذلك في إغفال متغيرات مستقلة هامة في نموذج

الانحدار المراد تقديره، أو احتواء هذا النموذج على متغيرات مستقلة غير هامة.

* تغيير معاملات الانحدار: إن معاملات الانحدار قد لا تظل ثابتة أثناء الفترة الزمنية التي تم

تجميع البيانات عنها.

* العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمستقل قد تكون غير خطية.

فرضيات النموذج:

أ- الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم / $E(\varepsilon_i)=0$ وتعني هذه الفرضية

أن الأخطاء لا تدخل في تفسير Y ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة

أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها

أو توقعها الرياضي مساويا للصفر: $E(\varepsilon_i)=0, \forall i=1.....n$

ب- الفرضية الثانية: تجانس (ثبات) تباين الأخطاء Homoscedasticity:

وهو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ونعبر عنها رياضيا بالكتابة:

$$\text{var}(\varepsilon_i)=E(\varepsilon_i^2)=\sigma^2, \forall i=1.....n$$

ج- الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء: بمعنى أن التباينات

المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات

العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$\text{cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j)=E(\varepsilon_i, \varepsilon_j)=0, \forall i=j \quad i,j=1.....n$$

د- الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقل X_i ، تتمثل في أن المعطيات التي جمعت

بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير المتغير التابع Y_i ، بحيث تكون قيمة

واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم¹،

¹ عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، 1997، ص506.

أي مهما يكن حجم العينة n يكون المقدار

$$\left(\frac{1}{n}\right) \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 = 0$$

أي أن الأخطاء تكون مستقلة عن X_i :

$$\text{cov}(X_i, \varepsilon_j) = 0, \forall i = 1, \dots, n$$

الفرع الثاني: معالم النموذج.

سنرمز فيما يلي إلى القيمة المقدرة لـ Y_i (الحقيقية) بـ: \hat{Y}_i :

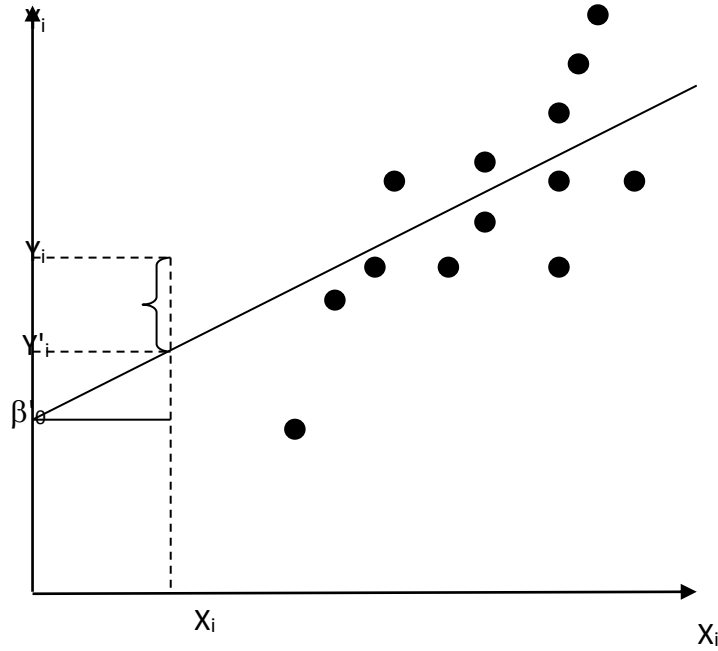
عند سحب عينة مكونة من n ثنائية: $(X_1, Y_1), \dots, (X_n, Y_n)$ يكون التساؤل حول الخط الذي يعبر بكيفية جيدة عن العلاقة $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i$ ولذلك يجب تقدير المعاملين β_0 و β_1 . فعند تمثيل ثنائيات المشاهدات في بيانا يُظهر لنا تشتت هذه المشاهدات (الشكل رقم (1))، يكون هدفنا هو البحث عن تصحيح يعبر تعبيراً جيداً عن العلاقة أعلاه. في هذه الحالة يقترح طريقة المربعات الصغرى.

2-1- طريقة المربعات الصغرى:

إن هذه الطريقة تحاول إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنئة مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة)، $\sum_{i=1}^n \varepsilon_i^2$ ، حيث: $\varepsilon_i = Y_i - \hat{Y}_i$. (أنظر الشكل رقم (1))¹.

¹هتهات سعيد، 2006، ص99.

الشكل رقم (03): مستقيم الإنحدار الخطي البسيط



المصدر من : إعداد الطالبتين بناء على برنامج spss

وهذا ما يمكن كتابته رياضيا بـ:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2$$

والشرط اللازم لتدنته هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة $\hat{\beta}_0$, $\hat{\beta}_1$ معدومة أي:

$$\left\{ \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0} \sum_i (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \right.$$

$$\left. \left\{ \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1} \sum_i (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \right. \right.$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقة نتحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\hat{\beta}_1 = \frac{n \sum_i X_i Y_i - \sum_i X_i \sum_i Y_i}{n \sum_i X_i^2 - (\sum_i X_i)^2}$$

$$\hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X}$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}_1$:

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}$$

ويكون النموذج المقدر (خط الانحدار) بطريقة المربعات الصغرى المقدر (OLS) كما يلي:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$$

2-2- خصائص مقدرات المربعات الصغرى:

2-2-1- خاصية عدم التحيز:

التحيز هو ذلك الفرق بين مقدر ما ووسط توزيعها، فإن كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز، وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا

$$\text{نجد } E(\hat{\beta}_1) = \beta_1, E(\hat{\beta}_0) = \beta_0$$

ومنه نقول أن $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ هما مقدرتين غير متحيزتين لـ β_1 و β_0 على التوالي.

البرهان: نبرهن أن $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ مقدران غير متحيزين.

*بالنسبة لـ $\hat{\beta}_1$:

$$\text{لدينا المقدر } \hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^n X_i Y_i}{\sum_{i=1}^n X_i^2} \text{ حيث: } y_i = Y_i - \bar{Y} \text{ و } x_i = X_i - \bar{X}$$

نضع: $W_i = \frac{i}{\sum_{i=1}^n i}$ فيمكن كتابة المقدر كما يلي: $\hat{\beta}_1 = \sum_{i=1}^n w_i y_i$ فهو خطي

لأن:

$$\hat{\beta}_1 = \sum_{i=1}^n w_i y_i = w_1 y_1 + w_2 y_2 + \dots + w_n y_n$$

خصائص w_i :

$$\sum_{i=1}^n w_i = 0 -$$

$$\sum_{i=1}^n w_i x_i = 1 -$$

$$\sum_{i=1}^n w_i^2 = \frac{1}{\sum_{i=1}^n x_i^2} -$$

نعلم أن يكتب على الشكل:

$$\hat{\beta}_i = \sum_{i=1}^n w_i [y_i - \bar{y}] \text{ حيث } Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i \text{ و}$$

$$\bar{Y} = \beta_0 + \beta_1 \bar{X} + \bar{\varepsilon}$$

$$\hat{\beta}_i = \sum_{i=1}^n [\beta_0 + \beta_1 X_i - \varepsilon_i - \beta_0 \bar{X} - \bar{\varepsilon}] \text{ وعليه:}$$

نحصل على:

$$\hat{\beta}_1 = \sum_{i=1}^n w_i [\beta_1 X_i + \varepsilon_i - \beta_1 \bar{X} - \bar{\varepsilon}] = \sum_{i=1}^n w_i [\beta_1 (X_i - \bar{X}) + (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})]$$

المقدار: $\varepsilon_i - \bar{\varepsilon}$ يؤول إلى ε_i لأن $\bar{\varepsilon}$ مساو للصفر بالأمل الرياضي و $\sum_{i=1}^n w_i x_i = 1$

$$\hat{\beta}_1 = \beta_1 + \sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i \text{ (عشوائي)}$$

بإدخال التوقع الرياضي على الطرفين: $E(\hat{\beta}_1) = E(\beta_1) + \sum_{i=1}^n w_i E(\varepsilon_i)$ و باعتبار

أن $E(\hat{\beta}_1) = \beta_1$ (معلم نظري غير عشوائي) و $E(\varepsilon_i) = 0$ ، ومنه نستنتج أن

$$E(\hat{\beta}_1) = \beta_1 \text{ فهو مقدر غير متحيز، نذكر فقط أن مقدار التحيز } \hat{\beta}_1 - \beta_1 \text{ يساوي إلى}$$

$$\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i$$

*بالنسبة لـ $\hat{\beta}_0$:

$$\text{نعلم أن: } \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \text{ حيث: } \bar{Y} = \beta_0 + \beta_1 \bar{X} + \bar{\varepsilon}$$

$$\hat{\beta}_0 = \hat{\beta}_0 + \beta_1 \bar{X} + \bar{\varepsilon} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \text{ وبإدخال التوقع الرياضي على الطرفين، نحصل على:}$$

$$E(\hat{\beta}_0) = \beta_0 + \beta_1 \bar{X} + \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n E(\varepsilon_i) - E(\hat{\beta}_1) \bar{X}$$

نستنتج $E(\hat{\beta}_0) = \beta_0$. المقدر $\hat{\beta}_0$ غير متحيز.

يمكن أيضا كتابة الثابتة المقدر $\hat{\beta}_0$ على الشكل التالي:

$$\hat{\beta}_0 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n y_1 - \sum_{i=1}^n w_i y_i \bar{X} = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n Y_i - \bar{X} \sum_{i=1}^n w_i (Y_i - \bar{Y}) = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n y_i - \bar{X} \sum_{i=1}^n w_i y_i$$

$$\hat{\beta}_0 = \sum_{i=1}^n \left(\frac{1}{n} - w_i \bar{X} \right) Y_i \text{ ومنه:}$$

$$w_i^n = \frac{1}{n} - w_i \bar{X} \text{ نضع:}$$

$$\hat{\beta}_0 = \sum_{i=1}^n w_i^n Y_i = w_1^n Y_1 + w_2^n Y_2 + \dots + w_n^n Y_n \text{ المقدر يكتب:}$$

خطي.

2-2-2- أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE ومتسق:

تنطلق هذه الفكرة من نظرية Gauss-Markov والتي تقول "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة، تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين، حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى".

إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدر ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X_i عبارة عن متغير تابع ومبطئ بفترة زمنية ما،

ونقول عن $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق (Consistent Estimator)، إذا كان: كلما $n \rightarrow \infty$ فإن توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}_1$ يقترب من القيمة الحقيقية β_1 ، ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{\beta}_1$ هي β_1 ونكتب: $\lim_{n \rightarrow \infty} (\hat{\beta}_1) = \beta_1$.

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتا التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب n من ما لا نهاية أي:

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}_1) = \lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}_1) = \beta_1.$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}_1) = p \lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}_1) = 0.$$

وبتحقق هذين الشرطين، نقول عن المقدر $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية. إن المقدرات المتحصل عليها لكل من β_0 و β_1 و σ^2 سواء بطريقة المربعات الصغرى أو غيرها هي تقديرات نقطية، ولكن من المهم أن يكون لدى الاقتصادي أكثر من اختيار، ولذلك يجب أن نبني مجالا لهذه المقدرات وذلك بقبول مستوى ثقة معين وهو ما نسميه بالتقدير المجالي للمعالم.

الفرع الثالث: توزيع المعاينة للمقدرات والتقدير المجالي للمعالم:

3-1- حساب تباينات المقدرات:

لبناء مجال الثقة للمعالم، يتعين معرفة تباين كل من $\hat{\beta}_0$ ، $\hat{\beta}_1$ والبواقي.

$\hat{\beta}_0^*$ تباين:

نحسب المقدار: $\hat{\beta}_0 - \beta_0$

$$\begin{aligned}\hat{\beta}_0 - \beta_0 &= \beta_1 \bar{X} + \bar{\varepsilon} - \hat{\beta}_1 \bar{X} = \bar{\varepsilon} - (\hat{\beta}_1 - \beta_1) \\ &= \sum_{i=1}^n \left(\frac{1}{n} - w_i \bar{X} \right) \varepsilon_i = \sum_{i=1}^n w_i^n \varepsilon_i\end{aligned}$$

وعليه:

$$(\hat{\beta}_0 - \beta_0)^2 = \sum_{i=1}^n w_i^{*2} \varepsilon_i^2 + 2 \sum_i \sum_1 w_i^n w_1^n \varepsilon_i \varepsilon_1$$

بإدخال التوقع الرياضي على الطرفين:

$$E\left((\hat{\beta}_0 - \beta_0)^2\right) = \sum_{i=1}^n w_i^{*2} E(\varepsilon_i^2) + 2 \sum_i \sum_1 w_i^n w_1^n E(\varepsilon_i \varepsilon_1)$$

بما أن $E\left(\frac{\varepsilon_i^2}{i}\right) = \sigma_i^2$, $E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0$

$$\sum_{i=1}^n w_i^{*2} = \sum_{i=1}^n \left(\frac{1}{n^2} + w_i^2 \bar{X}^2 - \frac{2}{n} w_i \bar{X} \right) = \frac{1}{n} + \sum_{i=0}^n w_i^2 \bar{X}^2$$

فإن:

$$var(\hat{\beta}_0) = \left(\frac{1}{n} \frac{\bar{X}^2}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \right) \sigma_E^2 = \left(\frac{\sum_{i=1}^n X_i^2}{n \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \right) \sigma_E^2$$

*تباين: $\hat{\beta}_1$

نذكر أن المقدار $\hat{\beta}_1 - \beta_1$ يكتب على الشكل التالي:

$$\hat{\beta}_1 - \beta_1 = \sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i$$

$$(\hat{\beta}_1 - \beta_1)^2 = (\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i)^2 = \sum_{i=1}^n w_i^2 \varepsilon_i^2 + 2 \sum_i \sum_j w_i w_j \varepsilon_i \varepsilon_j$$

وعليه: التوقع الرياضي على الطرفين:

$$E \left((\hat{\beta}_1 - \beta_1)^2 \right) = \sum_{i=1}^n w_i^2 E(\varepsilon_i^2) + 2 \sum_i \sum_j w_i w_j E(\varepsilon_i \varepsilon_j)$$

بما أن $E(\varepsilon_i^2) = \sigma_\varepsilon^2$ و $E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0$ فإن:

$$var(\hat{\beta}_1) = \sigma_\varepsilon^2 \sum_{i=1}^n w_i^2 = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}$$

العلاقة بين $var(\hat{\beta}_0)$ و $var(\hat{\beta}_1)$ تعطى بالعلاقة التالية:

$$var(\hat{\beta}_0) = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{n} + \bar{X}^2 var(\hat{\beta}_1)$$

وبناء على هذا التعريف تكون الانحرافات المعيارية (Standard déviations) هي الجذور التربيعية لتباينات المقدرات، أما الأخطاء المعيارية (Standard errors) فهي الجذور التربيعية لمقدرات الانحرافات المعيارية أي:

$$\sigma_{\hat{\beta}_0} = \sqrt{var(\hat{\beta}_0)} = \sigma_\varepsilon \sqrt{\frac{\sum X_i^2}{n \sum (X_i - \bar{X})^2}}$$

$$\sigma_{\hat{\beta}_1} = \sqrt{var(\hat{\beta}_1)} = \sigma_\varepsilon \sqrt{\frac{\sigma_\varepsilon}{n \sum (X_i - \bar{X})^2}}$$

نلاحظ أن تباين كل مقدر غير معروف لأنه يرتبط بتباين الأخطاء النظري σ_i^2

فينبغي في هذه الحالة تقدير تباين الأخطاء للحصول على تباين البواقي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i, \quad i = 1 \dots \dots \dots n$$

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$$

$$\hat{\varepsilon}_i = Y_i - \hat{Y}_i = (\beta_0 - \hat{\beta}_0) + (\beta_1 - \hat{\beta}_1) X_i + \varepsilon_i$$

ولكن المقدار $\beta_0 - \hat{\beta}_0$ يمكن كتابته بعد تعويض $\hat{\beta}_0$ بقيمته كالتالي:

$$\begin{aligned} \beta_0 - \hat{\beta}_0 &= \beta_0 - \bar{Y} + \hat{\beta}_1 \bar{X} = (\beta_0 + \hat{\beta}_1 \bar{X} + \bar{\varepsilon}) + \hat{\beta}_1 \bar{X} \\ &= (\hat{\beta}_1 - \beta_1) \bar{X} - \bar{\varepsilon} \end{aligned}$$

نكتب المعادلة كما يلي:

$$\begin{aligned} \hat{\varepsilon}_i &= (\beta_1 - \hat{\beta}_1) X_i + (\hat{\beta}_1 - \beta_1) \bar{X} + (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon}) \\ &= (\beta_1 - \hat{\beta}_1) (X_i - \bar{X}) + (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon}) \end{aligned}$$

بترتيب طرفي المعادلة، نحصل على:

$$\hat{\varepsilon}_i^2 = (\beta_1 - \hat{\beta}_1)^2 (X_i - \bar{X})^2 + (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})^2 + 2(\beta_1 - \hat{\beta}_1) (X_i - \bar{X}) (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})$$

ولدينا سابقا:

$$\begin{aligned} \hat{\beta}_1 - \beta_1 &= \sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i \Rightarrow (\hat{\beta}_1 - \beta_1)^2 = (\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i)^2 \\ &\text{وللتسهيل، نضع: } (X_i - \bar{X})^2 = x_i^2 \end{aligned}$$

$$\hat{\varepsilon}_i^2 = (\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i)^2 X_i^2 + (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})^2 - 2(\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i) X_i (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})$$

بإدخال التوقع الرياضي على الطرفين:

$$E(\hat{\varepsilon}_i^2) = E[(\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i)^2 X_i^2 + (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})^2 - 2(\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i) X_i (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})]$$

نبحث عن توقع هذا المقدار بمراحل وذلك بإيجاد توقع كل حد على حدة:

الحد الأول:

$$(\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i)^2 = \sum_{i=1}^n w_i^2 \varepsilon_i^2 + 2 \sum_i \sum_j w_i w_j \varepsilon_i \varepsilon_j$$

بإدخال التوقع الرياضي على الطرفين:

$$E((\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i)^2) = \sum_{i=1}^n w_i^2 E(\varepsilon_i^2) + 2 \sum_i \sum_j w_i w_j (\varepsilon_i \varepsilon_j) = \sigma_\varepsilon^2 \sum_{i=1}^n w_i^2$$

$$E((\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i)^2) = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{\sum_{i=1}^n x_i^2}$$

الحد الثاني:

$$\varepsilon_i - \bar{\varepsilon} = \varepsilon_i - \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \varepsilon_i - \frac{1}{n} (\varepsilon_1 + \varepsilon_2 + \dots + \varepsilon_n)$$

$$(\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})^2 = \varepsilon_i^2 + \frac{1}{n^2} (\varepsilon_i^2 \dots + \varepsilon_i^2 + \sum_i \sum_j \varepsilon_i \varepsilon_j) - \frac{2}{n} \varepsilon_i (\varepsilon_1 + \dots + \varepsilon_n)$$

بإدخال التوقع الرياضي على الطرفين:

$$E((\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})^2) = E(\varepsilon_i^2) + \frac{1}{n^2} E(\sum_{i=1}^n \varepsilon_i) + 2 \sum_i \sum_j E(\varepsilon_i \varepsilon_j) - \frac{2}{n} \sum E(\varepsilon_i \varepsilon_j)$$

$$i \neq j, 2 \sum_i \sum_j E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0, \frac{1}{n^2} E(\sum_i \varepsilon_i^2) = \sigma^2 / n, E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2$$

$$\frac{1}{n} \sum E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = \sigma^2 / n \text{ (لما } i=j)$$

إذن:

$$E((\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})^2) = \sigma^2 + \frac{\sigma^2}{n} - 2 \frac{\sigma^2}{n}$$

الحد الثالث:

لدينا:

$$(\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i)(\varepsilon_i - \bar{\varepsilon}) = (\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i) \varepsilon_i - \sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i \bar{\varepsilon} - (\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i) \bar{\varepsilon}$$

بإدخال التوقع الرياضي:

$$E((\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i)(\varepsilon_i - \bar{\varepsilon})) = E((\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i) \varepsilon_i) - E((\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i) \bar{\varepsilon})$$

$$* E((\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i) \varepsilon_i) = w_i \sigma^2$$

$$E((\sum_j w_j \varepsilon_j) \varepsilon_i) = \sum_j w_j E(\varepsilon_i \varepsilon_j) w_i \sigma^2$$

$$E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = \begin{cases} 0, & i \neq j \\ \sigma^2, & i = j \end{cases}$$

$$\sum_j w_j E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = \sum_j w_j \sigma^2: \text{ومنه}$$

$$* (\sum_{i=1}^n w_j \varepsilon_j) \bar{\varepsilon} = \sum_j w_j \varepsilon_j \frac{1}{n} \sum_i \varepsilon_i = (\sum_i w_i \varepsilon_i) \frac{\varepsilon_1}{n} + (\sum_i w_i \varepsilon_i) \frac{\varepsilon_2}{n} + \dots + (\sum_i w_i \varepsilon_i) \frac{\varepsilon_n}{n}.$$

$$= \frac{w_1 \sigma^2}{n} + \frac{w_2 \sigma^2}{n} + \dots + \frac{w_{1n} \sigma^2}{n}$$

$$(\sum_{i=1}^n w_i \varepsilon_i) (\varepsilon_i - \bar{\varepsilon}) X_i = \sum_i X_i w_i \sigma^2: \text{وعليه}$$

بجمع الحد الأول، الثاني والثالث، يكون لدينا:

$$\sum_{i=1}^n E(\varepsilon_i^2) = \frac{\sigma^2}{\sum x_i^2} \sum x_i^2 + n\sigma^2 + \sigma^2 + (-2\sigma^2) - 2\sigma^2 \sum_i x_i z_i = n\sigma^2 - 2\sigma^2 = (n-2)\sigma^2$$

نلاحظ أن:

$$E(\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2) = (n-2)\sigma^2 \Rightarrow E\left(\frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}\right) = \sigma^2$$

$$\hat{\varepsilon}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}: \text{إذن}$$

القيمة التي في البسط تعبر عن مجموع مربعات البواقي حيث $\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 = \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{Y}_i)^2$ أما $n-2$ فهي درجة الحرية، تعبر عن حجم العينة 2 وذلك لوجود معلمين للتقدير في النموذج.

3-2- بناء مجال الثقة للمعالم:

بمعرفة توزيع β_0 و β_1 يمكن تكوين مجالات ثقة وإجراء اختبار الفرضيات الموضوعية حول معالم الانحدار β_0 و β_1 على التوالي، نعطي مجالا للقيم التي يمكن أن تحتوي عليها معالم الانحدار الحقيقية، مع كل مجال ثقة نضع مستوى إحصائيا للمعنوية، حيث أن احتمال احتواء المجال المذكور على معلمة الانحدار الحقيقية يكون واحد مطروحا منه

مستوى المعنوية، أي $(1-\alpha)$ ، ولتكوين مجال الثقة من التوزيع t بالنسبة للمعلمين $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ نكتب القانون الخاص لكل معلمة:

في حالة $n \leq 30$ و σ^2 غير معروف:

$$\frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \rightarrow t_{(n-2)}$$

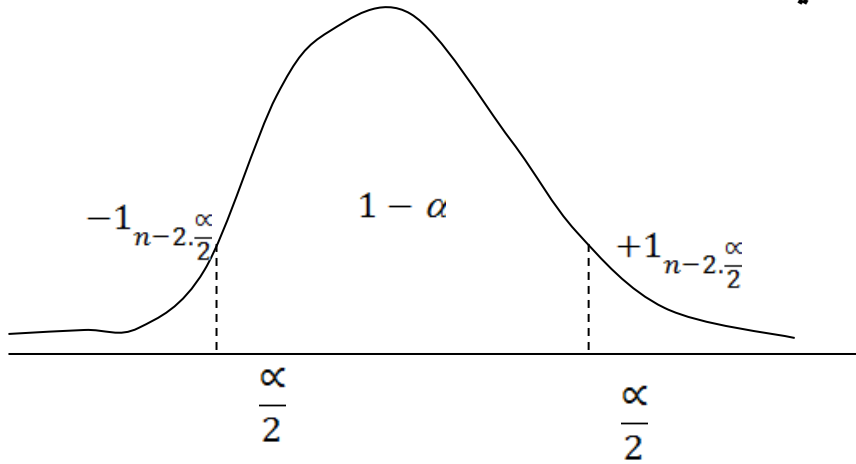
$$\frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \rightarrow t_{(n-2)}$$

عند مستوى معنوية $(\alpha\%)$ يكون مجال الثقة لكلا المعلمين:

$$Pr \left[-t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \leq +t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \right] = 1-\alpha$$

$$Pr \left[-t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \leq \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \leq +t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \right] = 1-\alpha$$

توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}_1$ ثنائي الطرف.



إذا ضربنا (داخل الاحتمال) كل الأطراف بواسطة $(\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1})\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_2}$ وأضفنا β_0 لأطراف المتراجحة نجد:

$$\beta_0 \in \left[\hat{\beta}_0 - t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}, \hat{\beta}_0 + t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0} \right]$$

$$\beta_1 \in \left[\hat{\beta}_1 - t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}, \hat{\beta}_1 + t_{n-2, \frac{\alpha}{2}} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1} \right]$$

القيمة الحرجة لتوزيع *Student* بدرجة حرية $n-2$ ونسبة معنوية ($\alpha\%$) $t_{n-2, \frac{\alpha}{2}}$ ونجد من جدول التوزيع القيمة المحسوبة.

في حالة $n > 30$ و σ^2 معروفة:

$$\hat{\beta}_1 \rightarrow N\left(\beta_1, \frac{\hat{\sigma}_i^2}{\sum x_i^2}\right)$$

$$\hat{\beta}_0 \rightarrow N\left(\beta_0 \sigma_i^2 \frac{\sum X^2}{n \sum X^2}\right)$$

$$\frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \rightarrow n(0.1)$$

$$\frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \rightarrow n(0.1)$$

عند مستوى معنوية ($\alpha\%$) يكون مجال الثقة لكلا المعلمين:

$$Pr\left[-2\frac{\alpha}{2} \leq \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} \leq +2\frac{\alpha}{2}\right] = 1 - \alpha$$

$$Pr\left[-2\frac{\alpha}{2} \leq \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} \leq +2\frac{\alpha}{2}\right] = 1 - \alpha$$

نفس الشيء، نضرب (داخل الاحتمال) كل الأطراف بواسطة $(\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1})\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}$ ونضيف $(\hat{\beta}_0)\beta_1$ لأطراف المتراجحة نجد:

$$\beta_0 \in \left[\hat{\beta}_0 - 2\frac{\alpha}{2}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}, \hat{\beta}_0 + 2\frac{\alpha}{2}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}\right]$$

$$\beta_1 \in \left[\hat{\beta}_1 - 2\frac{\alpha}{2}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}, \hat{\beta}_1 + 2\frac{\alpha}{2}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}\right]$$

$2\frac{\alpha}{2}$: القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي بنسبة معنوية ($\alpha\%$) ونجد من جدول التوزيع القيمة المحسوبة، كلما كان مجال الثقة ضيقا كلما كان المقدر أحسن، لأن الأخطاء المعيارية تكون أصغر.

نبنى أيضا مجال الثقة لـ σ^2 ، لدينا:

$$X_{\alpha}^2(n-2) \sim \frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{\sigma_{\varepsilon}^2}$$

: $X_{\alpha}^2(n-2)$ القيمة الحرجة لتوزيع X^2 بدرجة حرية $n-2$ ، يكون مجال الثقة:

$$\Pr \left[X_{\alpha/2}^2 \leq \frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{\sigma_{\varepsilon}^2} \leq X_{1-\alpha/2}^2 \right] = 1-\alpha$$

$$\alpha \Rightarrow \Pr \left[\frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{X_{1-\alpha/2}^2} \leq \hat{\sigma}_{\varepsilon}^2 \leq \frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{X_{\alpha/2}^2} \right] = 1-\alpha$$

يكون مجال الثقة لتباين الأخطاء:

$$\sigma_{\varepsilon}^2 \in \left[\frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{X_{1-\alpha/2}^2}, \frac{(n-2)\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}{X_{\alpha/2}^2} \right]$$

والأخطاء المعيارية:

$$\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1} = \sqrt{\text{var}(\hat{\beta}_1)} = \sqrt{0.000124} = 0.011$$

$$\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0} = \sqrt{\text{var}(\hat{\beta}_0)} = \sqrt{0.49} = 0.7$$

يمكن بناء مجالات ثقة للمعالم:

$$\beta_0 \in [\hat{\beta}_0 - t_{0.025}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}, \hat{\beta}_0 + t_{0.025}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}]$$

$$\beta_1 \in [\hat{\beta}_1 - t_{0.025}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}, \hat{\beta}_1 + t_{0.025}\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}]$$

حيث $t_{0.025}$ هي القيمة الحرجة لتوزيع ستيودنت بنسبة معنوية 5% ودرجة حرية $n-2=5$ والتي تعادل القيمة 2.570 في جدول توزيع ستيودنت. بالتطبيق العددي لدينا:

$$\beta_0 \in [10.89 - 2.570 \times 0.7, 10.89 + 2.570 \times 0.7]$$

$$\beta_0 \in [9.09, 12.68] \text{ أي:}$$

و:

$$\beta_1 \in [0.21 - 2.570 \times 0.011, 0.21 + 2.57 \times 0.011]$$

هذا يعني:

$$\beta_1 \in [0.18, 0.23]$$

4- التقدير بطريقة المعقولة العظمى:

نفترض أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا والنموذج دائما هو $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i, i=1 \dots n$

$$f(\varepsilon_i) = (2\pi\sigma^2)^{-\frac{1}{2}} \exp\left(-\frac{\varepsilon_i^2}{2\sigma^2}\right)$$

نسمي $(\varepsilon_1, \dots, \varepsilon_n)$ دالة المعقولة العظمى، حيث:

$$\prod_{i=1}^n (2\pi\sigma^2)^{-\frac{1}{2}} \exp\left(-\frac{\varepsilon_i^2}{2\sigma^2}\right) L(\varepsilon_1, \dots, \varepsilon_n) = \prod_{i=1}^n \mathcal{L}(\varepsilon_i) =$$

نعلم أن: $\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i$ وعليه:

$$L(\varepsilon_1, \dots, \varepsilon_n) = (2\pi\sigma^2)^{-\frac{1}{2}} \exp\left(-\frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \frac{\varepsilon_i^2}{\sigma^2}\right) =$$

$$(2\pi\sigma^2)^{-\frac{1}{2}} \exp\left(-\frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \frac{(Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2}{\sigma^2}\right)$$

نقوم بتقدير معالم النموذج وذلك بتعظيم لوغاريتم دالة المعقولة العظمى، حيث:

$$\max_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \sigma^2} \log L = \max_{\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \sigma^2} \left\{ -\frac{n}{2} \log 2\pi - \frac{n}{2} \log \sigma^2 \right.$$

$$\left. - \frac{1}{2\sigma^2} \sum_{i=1}^n (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2 \right\}$$

نبحث عن شروط التعظيم حيث أن الشروط اللازمة هي:

$$\begin{cases} \frac{\partial \log L}{\partial \hat{\beta}_0} = 0 \Leftrightarrow -\frac{2}{\sigma^2} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)(-1) = 0 \\ \frac{\partial \log L}{\partial \hat{\beta}_1} = 0 \Leftrightarrow -\frac{2}{\sigma^2} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)(-X_i) = 0 \\ \frac{\partial \log L}{\partial \hat{\sigma}^2} = 0 \Leftrightarrow -\frac{n}{2} \cdot \frac{1}{\sigma^2} \cdot \frac{1}{2\sigma^4} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \end{cases}$$

من المعادلات الثلاث يمكن بكل سهولة استخراج قيم المقدرات:

$$\hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \text{ : من المعادلة الأولى:}$$

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})(X_i - \bar{X})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \text{ : من المعادلة الثانية:}$$

$$-n\hat{\sigma}^2 = -\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 \Rightarrow \hat{\sigma}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n} \text{ : ومن المعادلة الثالثة للجملة:}$$

لنتذكر تقدير الأخطاء بطريقة المربعات الصغرى فبرهنا أنه غير متحيز ولكن المقدر المتحصل عليه بطريقة المعقولية العظمى متحيز. فلنسم $\hat{\sigma}_{OLS}^2$ مقدر تباين الأخطاء بطريقة المربعات الصغرى و $\hat{\sigma}_{MLE}^2$ المقدر المتحصل عليه بطريقة المعقولية العظمى، لدينا:

$$\hat{\sigma}_{MLE}^2 = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n} = \frac{n-2}{n} \cdot \frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}$$

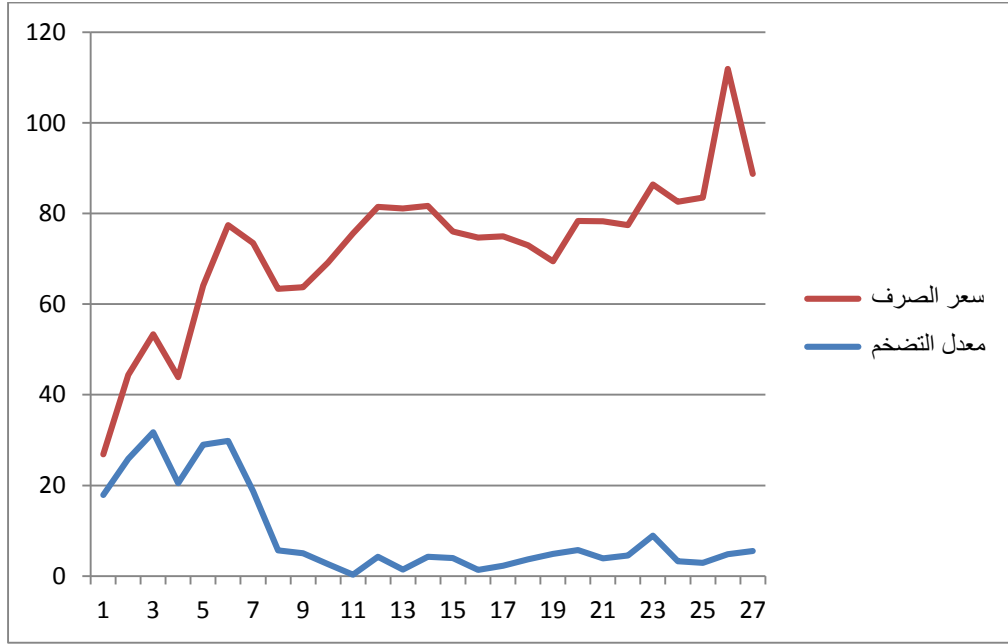
بإدخال التوقع الرياضي على الطرفين:

$$E(\hat{\sigma}_{MLE}^2) = \left(\frac{n-2}{n}\right) \cdot E\left(\frac{\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}\right) = \left(\frac{n-2}{n}\right) \cdot E(\hat{\sigma}_{OLS}^2)$$

المطلب الثاني : أثر التضخم على سعر الصرف

من خلال البيانات يمكن إظهار الشكل التالي:

الشكل رقم(04): التضخم وسعر الصرف



من إعداد الطالبتين : بناء على معطيات الجدول

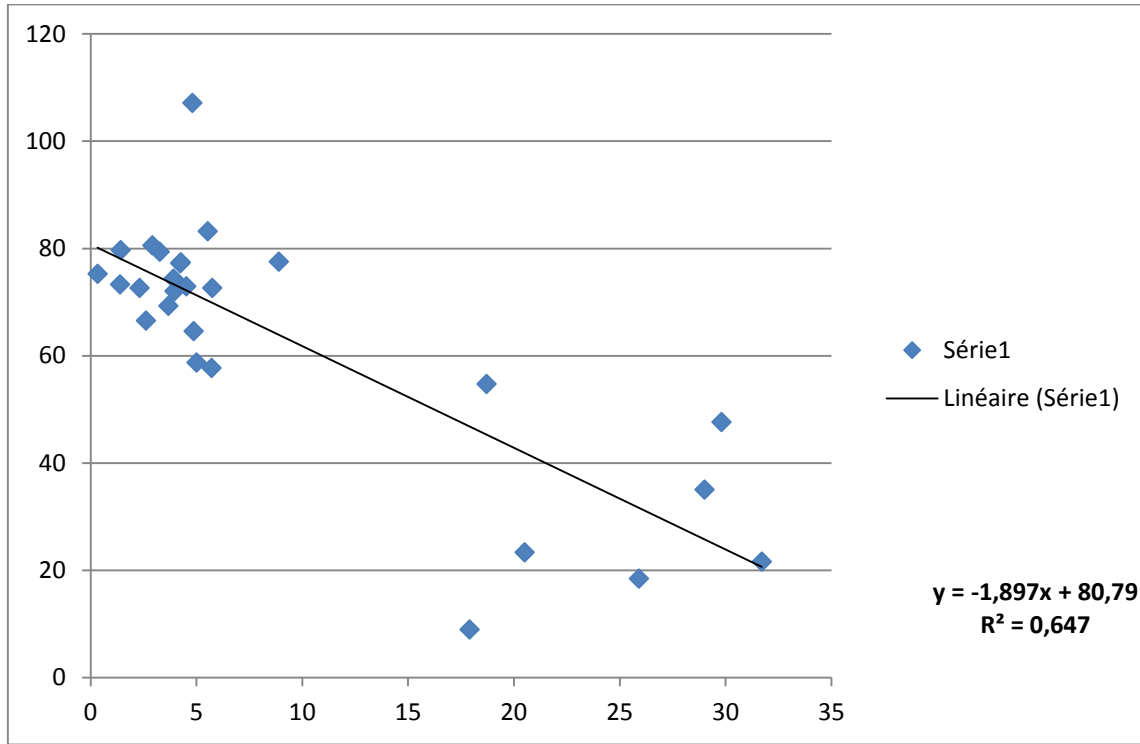
يظهر من خلال الشكل أن هناك علاقة عكسية بين سعر التضخم و سعر الصرف، ويمكن وصف النموذج كالتالي:

$$y = -1,897x + 80,79$$

$$R^2 = 0,647$$

ولذلك يمكن قبول النموذج

الشكل رقم (05): علاقة سعر الصرف بالتضخم



من إعداد الطالبتين : بناء على معطيات الجدول

وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم .

خلاصة الفصل :

إستعرضنا من خلال هذا الفصل تحليل تطور معدلات التضخم والذي تأثر نتيجة نتيجة جملة من العوامل والأسباب التي مر بها الإقتصاد الوطني، كذلك نفس الشيء بالنسبة لتحليل تطور سعر الصرف في الفترة الممتدة من 1990 - 2016.

كما قمنا بدراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وهذا لتحديد أثر تغير التضخم على سعر الصرف أو العكس في الجزائر خلال فترة الدراسة، بعد تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط، حيث توصلنا إلى نتيجة تفيد بوجود ارتباط قوي، الأمر الذي يؤثر سلبا على سعر الصرف.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر، فقمنا بإعطاء نظرة شاملة حول ذلك من خلال تقسيم دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول، حيث كان الفصل الأول عبارة عن دراسة نظرية تحدثنا فيها عن الاطار النظري للتضخم وسعر الصرف.

أما الفصل الثاني هو عبارة عن دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف بالتضخم تحدثنا في هذا الفصل عن تطور سعر الصرف والتضخم في الجزائر وتطرقنا إلى ماهية نموذج الانحدار البسيط .

أولاً: اختبار الفرضيات

حاولنا الإجابة على الفرضيات التي انطلق منها موضوع الدراسة على النحو التالي:

1- فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تشير إلى العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة تأثير، فقد تحقق ذلك من خلال التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وتتعاكس على التضخم وذلك بارتفاع معدلاته.

2- أما الفرضية الثانية والتي تنص على كيفية تأثير معدلات سعر الصرف على التضخم فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية حيث أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع التضخم .

ثانياً: النتائج

بعد الدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية :

1- وجود علاقة بين التضخم وسعر الصرف ، بمعنى أن انخفاض قيمة العملة خارجياً ستؤدي إلى زيادة التضخم.

2- تؤثر معدلات

3- إن التضخم في الجزائر يستجيب وبشكل طردي للتغير في سعر الصرف .

4- إن التغيرات التي تحدث على سعر الصرف تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وبالخصوص التضخم، مما يؤثر على الاقتصاد الجزائري ككل.

5- يتأثر سعر الصرف بالصادرات والواردات أي بالميزان التجاري الذي يتأثر بأسعار الصرف.

ثالثا: اقتراحات

حتى يلعب سعر الصرف دوره كقناة لضبط الضغوط التضخمية في الجزائر وفي ظل غياب حلول رسمية من طرف السلطات النقدية نوصي بما يلي:

1- يجب أن يحظى سعر الصرف بالمرونة اللازمة حتى يمكن من خلاله ضبط الضغوط التضخمية.

2- لا بد من وجود تكامل وتنسيق ما بين سياسة سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الأخرى، أي تطبيق سياسة تتماشى والظروف الاقتصادية للبلاد .

3- التوقف عن أي إصدار للنقود بدون مقابل (التمويل غير التقليدي) .

4- يجب منع التغيرات الكبيرة في سعر الصرف حتى لا تحدث أثارا كبيرة على التضخم المحلي في الجزائر.

رابعا: أفاق البحث

لقد تبين لنا من خلال معالجة هذا الموضوع بأن هناك جوانب هامة جديدة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكالية لبحوث ودراسات نأمل أن تنال حقاها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف.
- علاقة سعر الصرف بسياسة جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر.
- أثر تخفيض سعر الصرف على حجم الواردات.
- تأثير السياسة النقدية على توازن المدفوعات الخارجية وإستقرار معدل الصرف.

قائمة المراجع

01 : المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب

- 1- أحمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، جامعة عين الشمس، 2004.
- 2- أسامة بشير الدباغ ، أشيل عبد الجبار الجومرد ،المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج ، عمان، الاردن، 2003 .
- 3- صبحي قادوس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر ، 1984.
- 4- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997.
- 5- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 6 - محمود يونس وآخرون، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية ، الدار الجامعية الإبراهيمية ، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 7- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، توزيع منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 8- فؤاد هاشم، النقود والتوازن النقدي اقتصاديات، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1969.
- 9 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

- 1- بن عربة بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، حالة الجزائر في الفترة ما بين 1967_1992، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.
- 2- بقبق ليلة اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- 3- زاهر عبد الحليم خضر، " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994 - 2010) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية، جامعة الأزهر - غزة - فلسطين، 2012 .

4- سمية بلقاسمي، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2016 - 2017.

5- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 - 2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 2004 - 2005.

6- طيوب حسين وشادي نور الدين، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلي (دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة.

7- عبورة حسام الدين، سياسات الحد من التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة - 23حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2008- 2009 .

8- علو مسعودة، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة سعيدة السنة الجامعية 2015-2016.

9- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكمي، دار الفجر للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2003،ص 111.

10- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

11- ناويس أسماء، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013 - 2014.

ثالثا: المقالات والمجلات

1- بن البار محمد، علي سنوسي، "أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية"، مجلة كلية الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، العدد، 2016/16، جامعة المسيلة الجزائر.

2- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي، 2004.

رابعا : تقرير بنك الجزائر :

- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2016، ص65.
- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2016 واخر التوجهات لسنة 2017، تدخل بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 19.

خامسا: مواقع الانترنت

1-منتدى التمويل الإسلامي ، معايير تحديد أنواع التضخم، على الموقع الالكتروني : <http://islamfin.goforum.net/t8-topic>

الملخص:

هدفت دراستنا لمعرفة العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتضخم في الجزائر لابرار مدى مساهمة سعر الصرف في الاقتصاد وكيف يؤثر التضخم عليه، ولمعالجة اشكالية البحث التي هي على الشكل التالي: هل هناك علاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر؟، ومن أجل ذلك قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى بتحليل تطور سعر الصرف والتضخم في الجزائر.

بعد الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج من بينها، لابد من وجود علاقة بين التضخم وسعر الصرف، تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على انخفاض قيمة العملة الوطنية، وأن التضخم في الجزائر يستجيب وبشكل طردي للتغير في سعر الصرف.

Résume :

Notre étude visait à comprendre la relation entre le taux de change et l'inflation en Algérie pour mettre en évidence la contribution du taux de change à l'économie et son impact sur l'inflation, et aborder le problème de la recherche, qui est le suivant: Existe-t-il une relation entre le taux de change et l'inflation en Algérie? La théorie d'une part et l'étude appliquée d'autre part analysent l'évolution du taux de change et de l'inflation en Algérie.

Après l'étude, nous avons obtenu un ensemble de résultats, parmi lesquels il doit exister une relation entre inflation et taux de change, des taux d'inflation élevés affectent la dévaluation de la monnaie nationale et l'inflation algérienne réagit positivement à l'évolution du taux de change.